جامعة ابن خلدون – تيارت –

ملحقة قصر الشلالة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم مالية و محاسبة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة : علوم مالية و محاسبة تخصص: مالية و بنوك

أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية

من إعداد الطالبة:

- سعد سعود بشرى

تحت إشراف الاستاذة:

د. بنية صابرينة

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بوجنان خالدية	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بنية صابرينة	أستاذ محاضر أ	مقررا
بوزيداوي محمد	أستاذ محاضر أ	مناقشا
روتال أسماء	أستاذ محاضر ب	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2021 – 2022

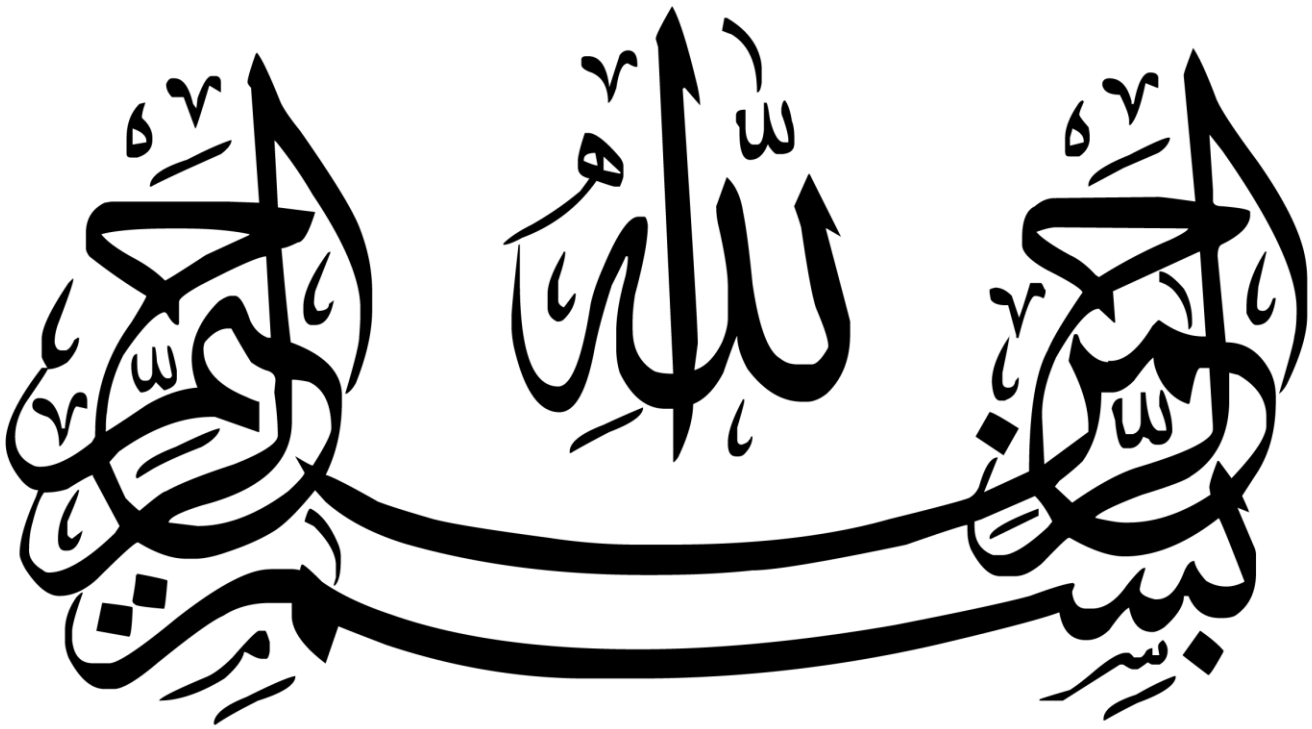
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أيام مضت من عمري بدأتها بخطوة وها أنا اليوم أقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفي فيها واضحاً وكنت أسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعباً وها أنا وصلت وبيدي شعلة علم وسأحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ

بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى صاحبة القلب الحنون التي تعبت كثيرا لأجل راحتي أمي حفظها الله

إلى سر نجاحي الذي دعمني و الذي علمني أن الدنيا كفاح ونضال أبي حفظك الله

أبي أمي تقديرا و وفاءا و عرفانا لكما أدامكما الله تاجا فوق الرأس أدامكما الله نورا ساطعا في حياتي

إلى أخواتي إلى إخوتي

حفظكم الله لي دمتم لي سندا

إلى صديقات المشوار بالخصوص رفيقة المشوار عبير بن عوالي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة حتى و لو بالدعاء أو الكلمة الطيبة

جزاكم الله كل خير

شكر و تقدير

لا يسعني بعد إنهاء هذه المذكرة إلا أن أشكر الله و أحمد حمدا كثيرا مباركا

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

و شكرا لله أولا وأخيرا على فضله و توفيقه لي

و الصلاة و السلام على رسوله الكريم و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة بنية صابرينة على قبولها إشرافها على هذه المذكرة و التي لم تبخل علي بنصائحها و التي كانت خير عون بعون الله تعالى في هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقييم وتثمين هذا البحث.

و الشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون سواء كان عونا ماديا أو معنويا.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
الجدول رقم (01-01)	تحديد الفئة الإنتاجية للمقرضين	19
الجدول رقم (02-01)	العوامل المؤثرة في فنح القرار الائتماني	34
الجدول رقم (03-01)	سلم ليكارت الخماسي	61
الجدول رقم (03-02)	صدق و ثبات الاستبيان	62
الجدول رقم (03-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	63
الجدول رقم (03-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	64
الجدول رقم (03-05)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	65
الجدول رقم (03-06)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر الخبرة الوظيفية	66
الجدول رقم (03-07)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة الوظيفية	67
الجدول رقم (03-08)	استجابة أفراد العينة لمعيار شخصية العميل	68
الجدول رقم (03-09)	استجابة أفراد العينة لمعيار مقدرة العميل	70
الجدول رقم (03-10)	استجابة أفراد العينة لمعيار رأسمال العميل	71
الجدول رقم (03-11)	استجابة أفراد العينة لمعيار الضمانات المقدمة	72
الجدول رقم (03-12)	استجابة أفراد العينة لمعيار الظروف المحيطة	73
الجدول رقم (03-13)	استجابة أفراد العينة للمحور الثاني	74
الجدول رقم (03-14)	اختبار t للمعيار الواحد – شخصية العميل –	75
الجدول رقم (03-15)	اختبار t للمعيار الواحد – مقدرة العميل -	75
الجدول رقم (03-16)	اختبار t للمعيار الواحد – رأسمال العميل -	76
الجدول رقم (03-17)	اختبار t للمعيار الواحد – الضمانات المقدمة -	76
الجدول رقم (03-18)	اختبار t للمعيار الواحد – الظروف المحيطة -	77
الجدول رقم (03-19)	اختبار t للمحور الثاني	77

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل رقم (01-01)	متغيرات آلية المخاطر العامة للائتمان البنكي	14
الشكل رقم (01-02)	عمليات تسيير الحسابات في البنك	16
الشكل رقم (01-03)	أنواع المخاطر البنكية	24
الشكل رقم (02-01)	عوامل الجدارة الائتمانية	46
الشكل رقم (03-01)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية قصر الشلالة – تسمسيلت	59
الشكل رقم (03-02)	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	64
الشكل رقم (03-03)	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	65
الشكل رقم (03-04)	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	66
الشكل رقم (03-05)	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة الوظيفية	67
الشكل رقم (03-06)	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة الوظيفية	68

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
الملحق رقم 01	البيانات الشخصية	84
الملحق رقم 02	أسئلة المحور الأول	85
الملحق رقم 03	أسئلة المحور الثاني	88
الملحق رقم 04	معامل الارتباط للمحور الثاني	89

الفهرس

الفهرس

المحتويات **أرقام الصفحات**

شكر و تقدير

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الائتمان البنكي و مخاطره

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي.....1

المطلب الأول: مفهوم و أهمية الائتمان البنكي 1

المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي 4

المطلب الثالث: خصائص الائتمان البنكي 7

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.....8

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية 8

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية 9

المطلب الثالث: طرق تقييم و معالجة و قياس المخاطر الائتمانية 13

المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر 21

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر 21

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر 22

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية 24

خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني: التحليل الائتماني و الجدارة الائتمانية

المبحث الأول: الإجراءات الواجب مراعاتها في منح الائتمان 30

المطلب الأول: مكونات السياسة الائتمانية للبنك.....31

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان و أسس منحه.....34

المطلب الثالث: إجراءات و مراحل منح الائتمان 36

المبحث الثاني: التحليل الائتماني.....39

المطلب الأول: ماهية التحليل الائتماني.....39

المطلب الثاني: أساليب التحليل الائتماني.....40

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في التحليل الائتماني.....42

المبحث الثالث: الإطار العام للجدارة الائتمانية..... ..45

المطلب الأول: تعريف الجدارة الائتمانية.....45

المطلب الثاني: مبادئ و خصائص الجدارة الائتمانية.....46

المطلب الثالث: معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs.....49

خلاصة الفصل 56

الفصل الثالث: أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني

المبحث الأول: التعريف بالبنوك عينة الدراسة.....58

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية قصر الشلالة-تسمسيلت 58

المطلب الثاني: التعريف ببنك السلام – عين وسارة-.....60

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات.....60

المبحث الثاني: أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني.....62

المطلب الأول: دراسة ثبات و صدق الاستبيان.....62

المطلب الثاني: دراسة وصفية للعينة.....63

المطلب الثالث: استجابات الأفراد و اختبار الـفرضيات.....69

خلاصة الفصل 78

خاتمة .....و

قائمة المصادر و المراجع 79

الملاحـق 83

ملخص الدراسة 90

مقدمة

مقدمة عامة

إن العالم الآن يدرك التطورات والتحولات وفي ضوء هذه التطورات أصبحت الأنشطة المصرفية عاملا صالحا في الحياة يتم تحقيق ذلك من خلال الخدمات التي تقدمها لمختلف الوكلاء الاقتصاديين، وخاصة المؤسسات والأفراد. فهم بحاجة ماسة إلى رأس المال لتلبية احتياجاتهم التمويلية، وهذه التحولات والتطورات مهمة اقتصاديا، مما يؤدي إلى انتباه البنوك التي لا غنى عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

إن تطور الصناعة المصرفية هو رمز مهم لحيوية الوضع الاقتصادي، ودور البنوك في الأوساط الصناعية والتجارية واضح. فمن الواضح مساعدتها بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد والأعمال المالية من خلال الخدمات المصرفية المتنوعة التي تقدمها. ومع ذلك، فإن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية أي قبول الودائع وتقديم التسهيلات الائتمانية كما هو محدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

ومع ذلك إلا أنه من الضروري للبنوك التجارية الحفاظ على التوازن بين سياسات الإقراض من أجل الحفاظ على سيولة مستمرة، يصعب توفير هذه الأرصدة بسبب مخاطر عدم السداد ويجب عليها في كل مرحلة من مراحل العمل في جميع مراحل العملية الائتمانية. لذا وجب الاهتمام بموضوع تقدير الجدارة الائتمانية والذي يعود إلى أن عملية الائتمان ليست كذلك خالية من المخاطر حيث أن القرار الائتماني الخاطئ يعتبر خسارة كبيرة للبنك كما في حالة الموافقة ستكون نتيجة هذه القروض تتخلف عن السداد. و بمجرد رفضها، تفقد الفرصة لكسب المال، لهذا السبب فإن عملية اتخاذ القرار لمنح القرض ضرورية و تستدعي الدراسة و التحليل للتقليل من المخاطر إلى أدنى حد، بالاستعانة بمجموعة من المعايير للمساعدة في تقييم الائتمان، و من المحتمل أن يكون نظام الائتمان الأكثر بروزا و المقبول بشكل عام من قبل محللي الائتمان هي المعروفة ب 5CS.

و بناءا على أهمية أنشطة النظام المالي و المصرفي، تبرز الحاجة إلى تحديد أهم طبيعة لأنشطتهم أي القرار الائتماني و السياسات الائتمانية التي تحكم هذا النشاط.

أولا– إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية:

بناءا على ما سبق وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتئينا صياغة إشكالية بحثنا كما يلي:

ما هو أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية ؟

على أساس هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية الآتية و التي نسعى إلى إجابتها:

1- ما هو الائتمان البنكي وما هي مخاطره؟
2- ما هي الجدارة الائتمانية؟
3- هل توجد علاقة بين شخصية العميل والقرار الائتماني؟
4- هل توجد علاقة بين قدرة العميل والقرار الائتماني؟
5- هل توجد علاقة بين رأس مال العميل والقرار الائتماني؟
6- هل توجد علاقة بين الضمانات المقدمة والقرار الائتماني؟
7- هل توجد علاقة بين الظروف المحيطة والقرار الائتماني؟

ثانيا– الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، وإشكالية البحث، قمت بصياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية والقرار الائتماني.

الفرضية 01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية العميل و القرار الائتمان.

الفرضية 02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة العميل و القرار الائتماني.

الفرضية 03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس مال العميل و القرار الائتماني.

الفرضية 04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة و القرار الائتماني.

الفرضية05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف الحيطة والقرار الائتماني.

ثالثا – أسباب اختيار موضوع البحث:

اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية كان بناءا على:

- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع.
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي أدرسه (مالية و بنوك).
- معرفة الإجراءات التي يعمل بها مانح القرار الائتماني قبل منح القرار الائتماني.
- التعرف على مدى اعتماد البنوك معايير الجدارة الائتمانية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

رابعا – أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث وقيمته العلمية والعملية في:

- دراسة وتحليل مؤشرات الجدارة الائتمانية وأثرها على منح القرار الائتماني.
- المخاطر الممكن وقوعها نتيجة عدم قدرة العملاء على التسديد في مواعيد الاستحقاق.
- إيضاح مدى اعتماد البنوك الجزائرية معايير الجدارة الائتمانية في منح الائتمان.

خامسا– أهداف الدراسة:

- شرح مفهوم الائتمان وخصائصه وكذا التعرف على المخاطر المحتملة مع صورها وطرق معالجتها.
- أهمية تحليل السياسة الائتمانية مع التعرف على إجراءات وأسس منح الائتمان.
- تبيان أهمية تحليل معايير الجدارة الائتمانية (شخصية العميل، قدرة العميل، الضمانات المقدمة، الظروف المحيطة) لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان.

سادسا–المنهج المتبع:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة اخترنا:

- المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم والمعلومات الخاصة بالموضوع من الجانب النظري.

- المنهج التحليلي في تفسير العلاقة واستخلاص النتائج من الجانب التطبيقي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

سابعا – حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة من أفريل وماي 2022.

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على مستوى وكالة دائرة قصر الشلالة ووكالة ولاية تسمسيلت و بنك السلام بوكالة دائرة عين وسارة.

ثامنا– صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع.

- عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

تاسعا– الدراسات السابقة:

- دراسة **شريط عابد و بنية صابرينة – أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني – دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية** هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني، من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية و القرار الائتماني.

- دراسة **أبي محمود و أحمد عبد الهادي – دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة و الخاصة في سوريا–** هذه الدراسة عبارة عن مقال نشر في جامعة تشرين ب 2015 في مجال مالية، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الفروق بين المصارف التجارية العامة و الخاصة في سوريا حول دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني، أظهرت الدراسة أن معايير نموذج 5Csلكن تختلف أهميتها بين المصارف.

- أطروحة **الرشدان، خلود علي ظاهر – أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية عل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية–** شهادة ماجستير في قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل بيت، الأردن،2009. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المعروفة ب منظومة5CS المستخدمة من طرف البنوك الأردنية في تحليلاتها الائتمانية، أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة القروض فعلا تستخدمها وتختلف الأهمية النسبة لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني.

عاشرا–خطة وهيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية الأسئلة الفرعية تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي، خاتمة.

حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الائتمان البنكي ومخاطره والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي، فيما خصص المبحث الثاني إلى المخاطر الائتمانية وصورها وطرق معالجتها، أما المبحث الثالث فقد تطرقت فيه إلى إدارة المخاطر من تعريف وأهمية وأنواع.

فيما تناولت في الفصل الثاني الجدارة الائتمانية قسم إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول الإجراءات الواجب مراعاتها في منح الائتمان، فيما خصص المبحث الثاني إلى التحليل الائتماني، أما الفصل الثالث فتطرقت فيه إلى الجدارة الائتمانية (تعريف ومبادئ وخصائص) بالتخصيص معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب5Cs.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة تطبيقية من أجل معرفة أثر معايير الائتمانية على اتخاذ قرار الائتمان على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية B A D R على مستوى دائرة قصر الشلالة و ولاية تسمسيلت إضافة إلى بنك السلام بدائرة عين وسارة، بدوره قسم إلى مبحثين: مبحث أول تناول التعريف بالبنوك عينة الدراسة، و مبحث ثاني خصص لإسقاط الإطار النظري على واقع بعض البنوك، ثم تطرقت إلى عرض و تحليل البيانات و اختبار الفرضيات، و في الأخير عرض النتائج العامة للدراسة و الاقتراحات.

الفصل الأول:

الائتمان البنكي و مخاطره

تمهيد:

يعد النظام البنكي انعكاسا للنظام المالي و الاقتصادي للبلد المتواجد به، يعتبر تحقيق توظيف ائتماني سليم و معافى إحدى أهم حلقات التطور و التقدم فيه، فالوظيفة الإقتراضية تحتل المراتب الرئيسية ضمن أنشطة البنوك التجارية بل مبرر وجودها و حجة نجاحها, إذ تؤدي دورا جوهريا في تخصيص الموارد المالية المتاحة و توزيعها بين مختلف القطاعات بما يكفل نموا متوازنا يسهم في إدارة عجلة الاقتصاد و يزيد من طاقات الإنتاج و الدخل، أي تحقيق أهداف ذات أهمية و شمولية .

لذا جاء هذا الفصل لدراسة الائتمان البنكي ومخاطره و ذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي

الائتمان البنكي أهم استثمارات البنك بحيث يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية. وعليه قمت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، بحيث تناولت في المطلب الأول مفهوم و أهمية الائتمان البنكي ثم في المطلب الثاني تناولت أنواع الائتمان البنكي فيما تطرقت في المطلب الثالث إلى خصائص الائتمان البنكي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الائتمان البنكي

أولا– مفهوم الائتمان البنكي:

هناك العديد من التعاريف للائتمان نذكر منها ما يلي:

أصل كلمة الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، و اصطلاحا : هو التزام جهة

استمد الائتمان تعريفه من الكلمة الانجليزية "Crédit" والتي نجدها ناشئة عن عبارة "Credo" في اللاتينية، وهي تركيب الاصطلاحين: "Cred" وتعني "الثقة"، " do" وتعني "وضع"، وبدمج الكلمتين يصبح المصطلح هو وضع الثقة.

و يعرف بأنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة) بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير[1].

الائتمان هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد.[2]

[1] عبد المعطي رضا رشيد , محفوظ أحمد جودة, **إدارة الائتمان** , عمان , 1999 ,ص 31 /32

[2] عبد الحميد عبد المطلب , **البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها** , الدار الجامعة الإسكندرية , 2000 , ص104 .

الائتمان هو " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان شخصا " طبيعيا " أم " معنويا "، بأن يمنحه المال لاستخدامه في غرض محدد ,خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه و بضمانات تمكن المصرف من استرداد القرض في حالة توقف العميل عن السداد " [1].

وهو يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي و الاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجير الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل.

ثانيا– أهمية الائتمان البنكي:

للائتمان البنكي نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي [2] :

– يعد الائتمان البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

– يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر, وبذلك فهو واسطة للتبادل و واسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع, أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

– يعتبر الائتمان البنكي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته, إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته.

– يلعب الائتمان دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات, فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية, رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة, والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

– يستخدم الائتمان البنكي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان و بهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

---

[1] سيف هشام صباح ,**الائتمان المصرفي و دوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية**, دار النشر جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2010 , ص 4

[2] حابس إيمان, **دور التحليل المالي في منح القروض** ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر, تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2010 /2011 , ص5

- بقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليه الأنشطة الاقتصادية لتوفر احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية و الخارجية المختلفة.

- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتماد الاستيراد والتصدير, وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

- يتفاوت دور الائتمان البنكي من دولة لأخرى بسبب اختلاف درجات النمو و التخلف و عادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات و قطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية و مكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية .

يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي

تعدد أنواع الائتمان البنكي الذي تمنحه البنوك و المؤسسات المالية المختلفة لعملائها و يمكن تقسيم الأنواع المختلفة للائتمان المصرفي وفقا لأسس متعددة, و يتحدد نوع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك بناءا على دراسة مجموعة من العوامل أهمها :

- مصادر الأموال المتاحة للبنك من حيث الطبيعة و الأجل و التكلفة
- الغرض من منح الائتمان البنكي
- الموازنة بين التكلفة و العائد

بحيث تقسم أنواع الائتمان البنكي كالتالي :

أولا– من حيث الأجل[1] :

1- **ائتمان قصير الأجل** : يمنح الائتمان البنكي القصير الأجل لمدة لا تتجاوز السنة طبقا لدورة النشاط أو دورة رأس المال العامل, و يمكن أن يمنح لمدة اقل من سنة لتمويل العمليات التي تتوفر فيها إمكانيات

[1] أحمد عبد العزيز الالفي , **الائتمان المصرفي و التحليل المصرفي**، الإسكندرية للنشر، مصر، 2013 , ص 50/49.

التصفية الذاتية , و في الواقع لا توجد مدة أو فترة نمطية لدورة النشاط تخضع لها جميع الأنشطة الاقتصادية , بل تختلف من نشاط لآخر . و عادة ما يكون الائتمان قصير الأجل قابل للتجديد و يمنح عادة مقابل ضمانات قصيرة الأجل (بضمان البضائع و الكمبيالات و أوامر التوريد .....الخ)

2- **ائتمان متوسط الأجل** : يمنح لمدة تزيد عن السنة و يمتد حتى خمس سنوات و يستخدم في تمويل الأصول الرأسمالية متوسطة الأجل مثل (الآلات و المعدات والتجهيزات الرأسمالية و الإنشاءات .....) ويتطلب منح الائتمان متوسط الأجل تقديم ضمانات عينية .

3- **ائتمان طويل الأجل** : يمنح لآجال تمتد لأكثر من10 سنوات و يستخدم في تمويل الأصول الرأسمالية طويلة الأجل لتمويل المشروعات التي لها أولويات اقتصادية ملحة و للمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة تفريخ لتأتي بالعائد المتوقع منها , و قد يرتبط منح الائتمان طويل الأجل بفترة سماح تمتد حتى 5 سنوات. و تقوم البنوك المتخصصة (الزراعية و الصناعية و العقارية و بنوك التجارة الخارجية) بالتخصص في منح الائتمان المتوسط و الطويل الأجل.

ثانيا– من حيث الغرض[1]:

1- **الائتمان الاستثماري** :هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة : الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات و الأراضي و غيرها.

2- **الائتمان التجاري** : من أحد أنواع التمويل قصير الأجل, و تتحصل عليه المؤسسة من الموردين, و يتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج, و يلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها, و المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة , أو تعاني منعدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية، إضافة لتمتعه بالمرونة , و سهولة الحصول عليه.

3- **الائتمان الاستهلاكي**: يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، الثلاجات، الغسالات فهو يعتبر ائتمان شخصي في أغلب الأحيان بحيث

[1] حابس إيمان , **مرجع سبق ذكره** , ص 6.

يقدم للشركات والأفراد الموظفين لدى الدولة، وغالبا ما يتم دفع سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية للبنك.

ثالثا– من حيث شخصية متلقي الائتمان:

1– ائتمان خاص: وهو الذي يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة , و تعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الإفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان.

2– ائتمان عام: وهو ما يعقده الأشخاص العامة كالدولة وإداراتها المختلفة , بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة و على المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية و السياسية.

رابعا– من حيث الضمان[1] :

1– الائتمان البنكي بضمان (المضمون) :تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عميله فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية و دراسة مصادر دخله و مركزه المالي حيث هناك قروض تمنح بضمان معين فقد يكون الضمان عقار أو محصول زراعي أو أوراق مالية أو كمبيالات أو بضائع ..... الخ.

أ– ائتمان مقابل أوراق مالية : تراعي البنوك في هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض هي من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) و التي يمكنها الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.

ب– ائتمان مقابل محاصيل زراعية : و هو ائتمان يقدم مقابل رهن العميل لجملة من محاصيله الزراعية بقدر قيمة القرض المعطى لتكون كضمان للبنك إذا لم يسدد العميل ما عليه.

ت– ائتمان مقابل أوراق تجارية :تتمثل هذه القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء و المودعة لديها , و لتحتاط البنوك تقوم باقتطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة بما يجعل قيمتها الإقراضية تقل عن قيمة الضمان ما بين 20%و50%.

[1] بلهادي عائشة, **أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5cs على التسهيلات الائتمانية** ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, جامعة د.مولاي طاهر سعيدة ,2020/2019,ص6/5 .

ث- ائتمان مقابل بضائع : تعتبر البضائع المرهونة ضمان ائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعا و و تكون سهلة التصريف, و لكي يتمكن البنك المقرض من بيعها لاستفاء حقه في حال تعذر العميل عن سداد القرض و يتم تحديد قيمة البضائع على أساس ثمن شرائها أو تكلفة إنتاجها مع تخفيض نسبة معينة لمواجهة احتمالات انخفاض قيمتها السوقية خلال العام.

ج- ائتمان مقابل رهن عقاري : يقدم العقار كرهن للبنك إذا رأى هذا الأخير حالة عدم الاستقرار في الوضعية المالية للعميل ليحول محله في حالة عدم سداده للقرض الأصلي.

2- الائتمان البنكي غير المضمون :وهي القروض المقدمة بدون ضمان (سحب على المكشوف) فهي لا تقابلها ضمانات عينية و لا شخصية تمنح استنادا إلى ثقة المصرف بالمقترض و غالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المركز المالية الممتازة و يراعي في منحها الإمكانيات الواضحة للتسديد.

المطلب الثالث: خصائص الائتمان البنكي

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجم و توسعها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها باعتبارها النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بالخصائص التالية[1] :

- **الثقة بين الطرفين** : وهي أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد .
- **تحديد مدة الاستحقاق**: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال و استحقاقها.
- **التعهد أو المبادرة** : يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.
- **الربح أو الفائدة** :يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة .

[1] فلاح حسين الحسني ,مؤيد عبد الرحمان الدوري , **إدارة البنوك** ,الطبعة 2 , دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن، 2003 ص 124 .

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي , بالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر وإن حسن تقييم و تحليل الدراسة, و من ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك و ضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية و مخاطر متدنية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

هناك عدة تعاريف للمخاطر الائتمانية نذكر منها :

المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل أو في الوقت مما ينتج عنه خسارة مالية.[1]

كما تعرف أيضا على أنها احتمال عدم قدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[2]

و هي تلك المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها.[3]

و بصفة عامة يمكننا تعريف المخاطر الائتمانية على أنها "خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض و فوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني, و تشمل تلك المخاطر بنوك داخل الميزانية مثل القروض و السندات و البنود خارج الميزانية مثل : خطابات الضمان, الاعتمادات المستندية"

و تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص أهمها [4]:

- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي تركز على مبدأي الخسارة و المستقبل.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي,**إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان,** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,عمان, 2011 ,ص208 .

[2] بلهادي عائشة, **مرجع سبق ذكره**,ص10.

[3] عبد المعطي رضا رشيد, **مرجع سبق ذكره**, ص222.

[4] حمزة محمود الزبيدي,**مرجع سبق ذكره** ,ص210 .

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض, بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك و لكن بدرجات متفاوتة, كما أنها لا تتعلق بتقديم القروض فقط بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه و فوائده.

- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها, سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد.

- لمخاطر الائتمان بعدين هما : كم المخاطرة أو المبلغ الممكن خسارته , و نوعية المخاطرة أي احتمال التخلف عن الدفع.

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف و متغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد و العجز الكلي, ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك و سمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية, يمكن حصر تقسيمات المخاطر الائتمانية وفقا لمصادرها على النحو التالي [1]:

أولا– المخاطر المتعلقة بالمقترض

1- **أهلية المقترض و صلاحية الاقتراض:** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، و أنه يملك سلطة والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته. وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمقترضة، و حقوق و سلطات المديرين في الاقتراض. وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال. و يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد وذلك بالاطلاع على تفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن للاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

[1] شريف مصباح أبو كرش, **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة, جامعة الخليل, فلسطين , 2005 ,ص 7

2- **السمعة الائتمانية للمقترض:** تستكشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه, والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته و وفائه بالالتزامات في مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته. وهذه الأمور و غيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق و من البنوك و باسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي. ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد أمرا ضروريا حتى توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك و استخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك. أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة, أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل عن دائرة نشاط النشأة.

3- **السلوك الاجتماعي للمقرض:** و يقصد به طريقة معيشته و علاقته بالغير و أسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض و قد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

4- **المركز المالي للمقترض:** و يعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية و حساب التشغيل والمتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر) و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة و مدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي, و سيولة أصولها, و تطور نشاطها, وحجم أعمالها, و معدلات الأرباح المحققة و مدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل .

5- **المقدرة الإنتاجية للمقترض** : ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة, و الأسلوب المتبع في الإنتاج , و التنظيم الداخلي للمنشأة, و خبرة العاملين فيها, و مدى جودة إنتاجها و تقبل السوق له, و انتظام عملائها في السداد, و خططها بشأن الإنتاج و التوسع في النشاط في المستقبل .

ثانيا– المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض[1] :

تختلف طبيعتها و أسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية و التسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية و توافر المياه و مدى التعرض

[1] شريف مصباح أبو كرش, **مرجع سبق ذكره** ,ص8

للآفات الزراعية، و من ثم فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير, في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن و خاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

و من الناحية الأخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير من في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية و من ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج , خاصة مع تعدد الأسواق , و اختلاف أذواق المستهلكين .

ثالثا– المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها :

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية و ظروفها و ضماناتها. فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية و عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات و إصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.و يمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر .

فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول و خبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها, سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاء, أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء, و الأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة.

و ترتبط مخاطر الاقتراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة و وفائهم بالتزاماتهم, و هو ما يتطلب الاستعلام عنهم و متابعة أنشطتهم و مراكزهم المالية.

أما مخاطر الإقراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق و درجة تعرضها للتلف و التقادم.

و تتعدد مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية و التي ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق, وحجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية, و مدى تذبذب أسعارها. وتزداد مخاطر الائتمان بالنسبة للتسهيلات السحب على المكشوف و التي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمنشأة وعدم قدرتها على الوفاء

بالتزاماتها. و من ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها و الاطمئنان لنجاحها في تسويق ما تنتجه أتتجر فيه من السلع و الخدمات.

رابعا– المخاطر المتعلقة بالظروف العامة[1] :

1- **الظروف الاقتصادية:** و التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره و من أمثلتها :

– أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات, وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية و مالية و نقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.

– اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظف و الدخل.

2- **الظروف السياسية و الاجتماعية و القانونية** : و تتعدد مخاطرها و يتفاوت تأثيرها, و من أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية, وما ينجم عن مخاطر الحروب و قطع العلاقات مع دول معينة, و صدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

خامسا– المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك :

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض و تضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض, إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل من عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة, أو تطورات قيمة الضمان و المحافظة عليه, أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع, أو عدم المطالبة بالسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها.

و تحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض و بخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده و قيمة الضمان و التأمين عليه ضد الأخطار المختلفة. كما تجري التفتيش الدوري على حالتها و قيمتها و مدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق و السرقة.

[1] شريف مصباح أبو كرش,**مرجع سبق ذكره**, ص9

سادسا– المخاطر الناجمة عن فعل الغير :

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته, و التي ليس من اليسير حصرها و من أمثلتها إفلاس أحد أكبر مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

المطلب الثالث :طرق تقييم و معالجةو قياس المخاطر الائتمانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى آلية تقييم المخاطر الائتمانية

أولا– آلية تقييم المخاطر الائتمانية :

يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها عملية منح الائتمان المصرفي من خلال آلية تنطوي على تقييم ستة عناصر أساسية و تعرف تلك الآلية التي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان بنظام (6CS) و فيما يلي موجز لكل منها [1]:

1- **شخصية العميل:** ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل نحو سداد التزاماته المالية, و تكمن أهمية هذا العامل في أن منح الائتمان ينطوي ضمنيا على وعد من المقترض بالسداد للمقرض عند حلول آجال الدين. و بالتالي فمن الضروري التأكد من أن العميل الحاصل على الائتمان هو من تلك الشخصيات المؤتمنة و الملتزمة التي تفي بالتزاماتها نحو البنك, فقد تكون قدرة العميل على السداد جيدة إلا أن رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة, و يعتمد محللي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتمان, و يقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته نحو البنك أو البنوك التي سبق له الإقراض منها.

2- **الطاقة الافتراضية** :تقيس الطاقة الافتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القرض) و يمكن لمحللي الائتمان البنكي الوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم

[1] بلهادي عائشة, **مرجع سابق ذكره**,ص13.

العميل المالية, ربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة, متوسط رصيد النقدية, لذا يعتبر الباحثين أن الطاقة الافتراضية هي معيار موضوعي و كمي في قياس قدرة العميل على السداد.

3- **رأس المال** : يعبر هذا المتغير عن الوضع المالي للعميل وفقا لما أسفرت عنه نتائج تحليلات قوائمه المالية, ويعطي محللي الائتمان أهمية خاصة لبعض المعدلات أو النسب المالية التي تكشف بصورة أكثر فاعلية عن هذا الوضع, مثل نسب التداول, معدلات الإقراض, معدلات تغطية الفوائد.

4- **الرهن** : يتمثل الرهن في الأصول التي يقدمها المقترض (العميل) إلى المقرض (البنك) كضمان بغرض الحصول على القرض, هناك العديد من الرهنات التي يمكن أن يقدمها العميل و تقبلها البنوك كضمان للقرض بحيث إذا توقف العميل عن السداد, يحق للبنك الرجوع و التصرف في هذا الرهن.

5- **الظروف الاقتصادية** :و يقصد بها الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة أو العميل طالب الائتمان و لها تأثير على نشاطه, فمثلا تحجم الكثير من البنوك على منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية أي لا يتوقع النشاط الذي يعمل به رواج و هو ما سيؤدي بالتبعية إلى أضعاف قدرتها على سداد القرض أو خدمة الدين.

6- **الرقابة** : و يقصد بها الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان, حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد و التشريعات المنظمة للعمل البنكي, و داخل الحدود التي يضعها البنك المركزي.

الشكل01-01: متغيرات آلية المخاطر العامة للائتمان البنكي.

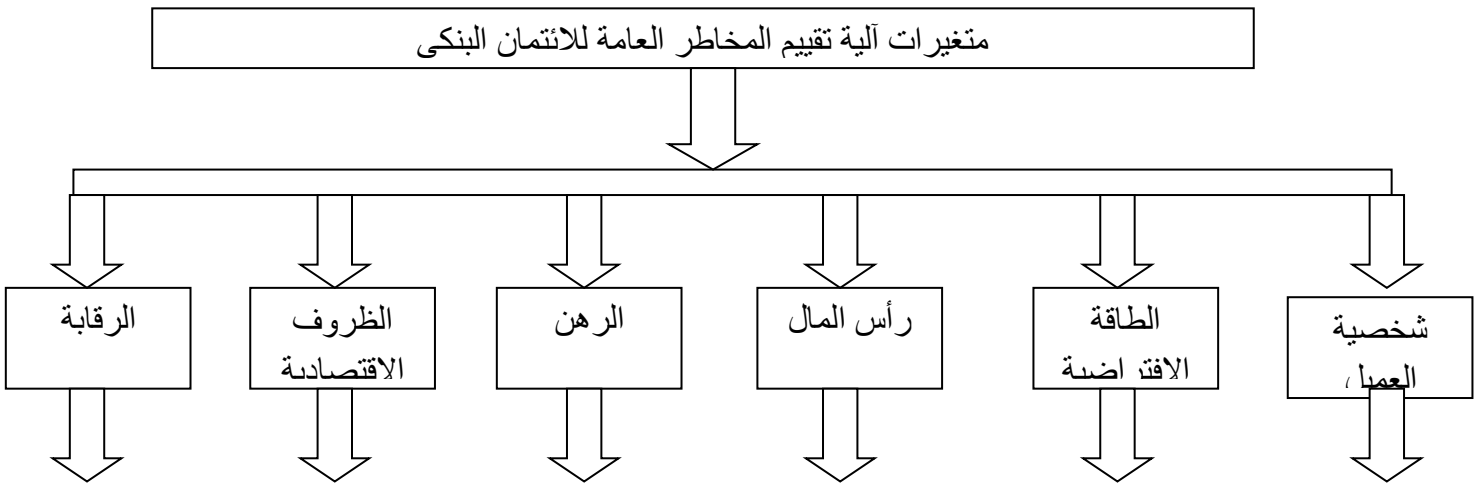

المصدر :بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**،ص14

ثانيا– طرق معالجة المخاطر الائتمانية :

في الواقع أن عملية معالجة المخاطر الائتمانية تبدأ مع ظهور أول حادث عدم التسديد و عدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون, حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة و التحضير لرد الفعل المناسب لها و ذلك لاسترجاع مستحقاته. و تبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

1– تحصيل القروض : تعتمد على ثلاث ركائز تتمثل في[1] :

أ– **رد الفعل** : يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن, لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية و المستقبلية و تنظم بدقة تسييرها.

ب– **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع** : يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل, و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر و هذا لاسترجاع أمواله.

ت– **التصاعد** : يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية و أساليب الإكراه القانوني للزبون, وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

2– تسيير الحسابات : يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين أو جعل الحساب مدين لكن بدون ترخيص.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب, ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك و أخذ الاحتياط اللازم للإحاطة بالخطر الجديد.

[1] طي عبد العزيز, مرايمي محمد , **اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة** ,الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ,كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة ورقلة, 2008 , ص32.

وفي هذه الحالة للمسير حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

الشكل 01-02: عمليات تسيير الحسابات في البنك

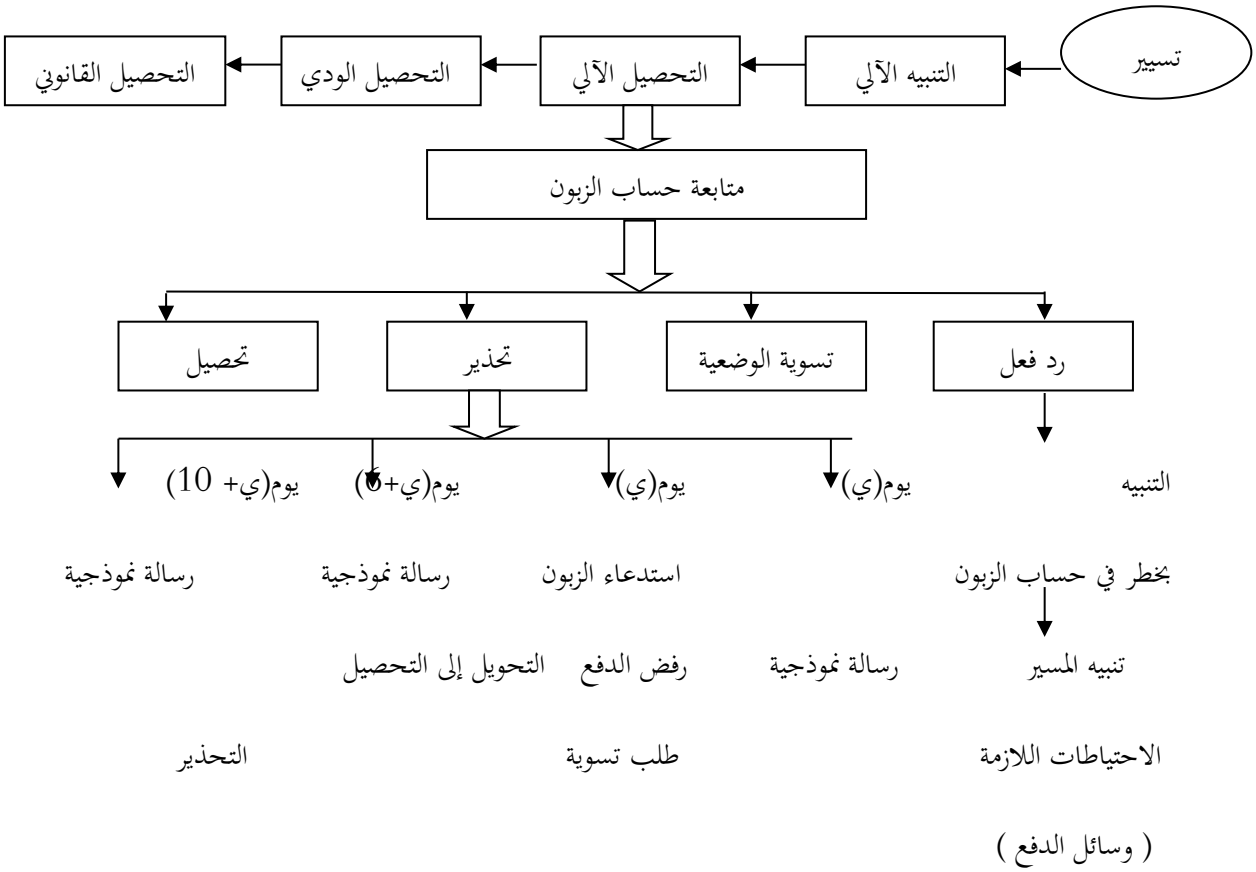

المصدر: حورية قبايلي، إدارة المخاطر الائتمانية،دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3، ص171.

3- معالجة القرض : يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية , و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب, بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون, بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا, ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير الحساب عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها, و هذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية, وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير, حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة و كذلك المخططات و يقوم باقتراح القرار المناسب.

و تبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية :

- ❖ وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)
- ❖ وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات)

تتدخل ها تين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك و عملية تحصيل القرض.

ثالثا– قياس المخاطر الائتمانية :

إن البنك عند ممارسته لنشاط في تقديم القروض, يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة, مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع, لذلك فهو يقوم بتقدير و تقييم خطر عدم الدفع مسبقا. و ذلك باستعماله لطرق و وسائل متعددة, أهمها [1]:

- ❖ طريقة النسب المالية
- ❖ طريقة التنقيط (جداول الجدارة الائتمانية)

1– طريقة النسب المالية : تعتبر طريقة النسب المالية من أهم الأساليب المتبعة من طرف البنوك التجارية للسيطرة علو مخاطر القروض, و يمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل هما :

- ❖ تحليل مالي عام : يهدف استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة.

[1] أبوبكر خوالد, **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم و التجسد**, مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة, 2012 ,ص10.

❖ تحليل خاص : يهدف إلى الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض, و يعتمد في تحليله على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي, و يقدم على سبيل المثال الحصر لبعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

أ- النسب الخاصة بقروض الاستغلال : عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض, و من أجل ذلك فهو يقوم باستخدام مجموعة من النسب و التي لها دلالة في هذا الميدان, و من بين هذه النسب ما يلي :

❖ نسب التوازن المالي, و يتم حساب رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

❖ نسب الدوران و تتكون من ثلاثة نسب هي : دوران المخزون, سرعة دوران الزبائن و سرعة دوران المورد.

❖ نسبة السيولة العامة.

ب- النسب الخاصة بقروض الاستثمار : عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات, فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة, و بالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال, لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض, و من أهم هذه النسب نجد :

❖ التمويل الذاتي.

❖ التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.

❖ نسبة المديونية.

❖ التقييم المالي للمشروع الاستثماري, و هذا من خلال الطرق التالية :

❖ طريقة صافي القيمة الحالية VAN

❖ طريقة معدل العائد الداخلي TRI

❖ طريقة فترة الاسترداد PR

❖ طريقة مؤشر الربحية IP

2- طريقة التنقيط (جدول الجدارة الائتمانية) : تعني استخدام نظام التقييم بالنقط, بحيث يتم تحديد عناصر المخاطر الائتمانية, و إعطاء كل منها عدد من النقط بحسب أهميتها في التقييم ثم ترتيب العمليات الائتمانية في فئات من حيث المخاطرة بحسب ما تحصل عليه من نقط.

و هناك العديد من النماذج للتقييم بالنقط حيث يتم تقييم المقترضون من حيث المخاطرة الائتمانية إلى أربعة فئات و هي :

- ❖ فئة أ : مخاطرة ممتازة من 85 إلى 100 نقطة.
- ❖ فئة ب : مخاطرة جيدة من 75 إلى 89 نقطة.
- ❖ فئة ج : مخاطرة مقبولة من 65 إلى 74 نقطة.
- ❖ مخاطرة غير مقبولة من 0 إلى 64 نقطة.

و تهتم مؤسسات القرض كثيرا بهذه الطريقة, لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية, و لكن استعمالها قليل, إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

و الجدول التالي يوضح هذه الطريقة.

الجدول (01) : جدول تحديد الفئة الائتمانية للمقترضين

عناصر تحديد الفئة الائتمانية	الدرجة الاعتيادية	الدرجة التقديرية
1- الشكل القانوني	**10**	
• **منشأة فردية**	**6**	
• **شركة تضامن**	**8**	
• **SARL شركة ذات مسؤولية محدودة**	**7**	
• **شركة مساهمة**	**10**	
2- الضمانات المقدمة	**10**	
• **بدون ضمان**	**--**	
• **كفيل ملء**	**6**	
• **ضمان عيني100 بالمائة**	**10**	
• **ضمان عيني 50 بالمائة**	**5**	
3- السمعة	**5**	

• انتظام العميل في السداد	2	
• التصرفات الشخصية	1	
• فترة مزاولة العميل "أكثر من ثلاث سنوات"	2	
4- السلعة	5	
• سلعة قابلة للتلف	2	
• سلعة غير قابلة للتلف السريع	3	
• سلعة معمرة	5	
5- الهيكل التمويلي	20	
• حق الملكية/ إجمالي الخصوم (كل 15بالمائة تعادل 5 درجات)	15	
• حق الملكية/القروض (كل 15 بالمائة تعادل درجة)	3	
• حق الملكية+القروض/الأموال الثابتة (كل20بالمائة تعادل درجة)	2	
6- السيولة	20	
• معدل التداول (يضاعف معدل النسبة 5مرات)	8	
• معدل التداول السريع (يضاعف معدل النسبة 6 مرات)	7	
• معدل الاختيار الحاد	5	
7- إدارة الأموال	10	
• معدل دوران المخزون (كل واحدة صحيح نقطة)	4	
• متوسط فترة الائتمان (كل 90 يوم 4نقاط و كل 80 نقطتان)	4	
• المخزون/المبيعات (كل 25 بالمائة نقطة)	2	
8- ربحية الأعمال	20	
• معدل العائد على الأموال (لكل 10بالمائة درجتان)	10	
• إجمالي الربح إلى إجمالي الأموال (لكل 10 بالمائة درجتان)	5	
• إجمالي الربح إلى المبيعات (لكل 10 بالمائة درجة)	2	
• معدل العائد على المبيعات (لكل 10بالمائة درجة)	3	
المجموع	100	

المصدر :محمد محمود عبد ربه، **قياس تكلفة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2000، ص112 .

المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية , أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية , و لمقابلة هذا التطور و المخاطر المرتبطة به , أصبحت قدرة البنوك على إدارة المخاطر بشكل وقائي أمرا حاسما لمواكبة المنافسة و تعزيز القوة المالية لها و تحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي ككل.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

إدارة المخاطر بصفة عامة تشير إلى " مجموعة من الواجبات و الأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسئولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها و التي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث و بالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة,كما تهدف إلى حماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المنشأة "[1]

تعبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف و تحليل المخاطر المحتملة و تطبيق الاستجابة المناسبة لها. فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات, فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. و بالتالي فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة و التحكم في المخاطر المختلفة بحثا عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد و المخاطرة.

و هناك من عرف إدارة المخاطر بأنها " تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة الأخطار بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر ة تحليله و قياسه ,وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"

و من خلال هذا التعريف تتلخص مراحل إدارة المخاطر في:

- ❖ اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها؛
- ❖ تحليل هذه المخاطر بقصد تحديد نوعها؛

[1] أبوبكر خوالد, **مرجع سبق ذكره** ,ص12.

- ❖ قياس درجة احتمال تحقق هذه المخاطر؛
- ❖ اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها.

في حين عرفها (طارق عبد العال حماد) أنها :" منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[1]

إدارة المخاطر هي "إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر ,أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين و المستثمرين , و حماية قدرتها على توليد الأرباح "

المطلب الثاني : أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف لرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها و التحكم فيها ,و تتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي [2] :

1- **أداة لتنفيذ الإستراتيجية** :تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل, فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية, و لن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. و تتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2- **تنمية الميزة التنافسية** : التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء.وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة, بحيث يتقاضى أسعارا مبالغا فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة و

[1] طارق عبد العال, **إدارة المخاطر**,الدار الجامعية ,الإسكندرية , 2007,ص50-51.

[2] طارق عبد العال, **إدارة المخاطر**:**أفراد, إدارات, شركات, بنوك**, الدار الجامعية, القاهرة, 2003,ص 223-230-232.

يدعم ذوي المخاطر المرتفعة, و هذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة و يدعم ذوي المخاطر العالية, مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

3- **قياس مدى كفاءة رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات** :إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر, و مخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي :

أ- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين و مالكي الأسهم؛

ت- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع؛

ث- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح و المخاطر التي تم تحملها.

4- أداة لاتخاذ القرار : إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة, و معرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

5- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير : إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها, و بدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى و من عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال .. كما أن القدرة على تسعير المخاطر و تحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح و المخاطر .

6- رفع التقارير عن المخاطر و مراقبتها : بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال, و من السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر, و الحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل. و لكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش, ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة و مباشرة عن المخاطر. و مع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر و يحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها

يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها. و إذا لم يستطيع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش و الرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر, فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

المطلب الثالث : أنواع المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر البنكية إلى مخاطر نظامية و مخاطر غير نظامية حسب المخطط التالي :

الشكل (01-03): أنواع المخاطر البنكية

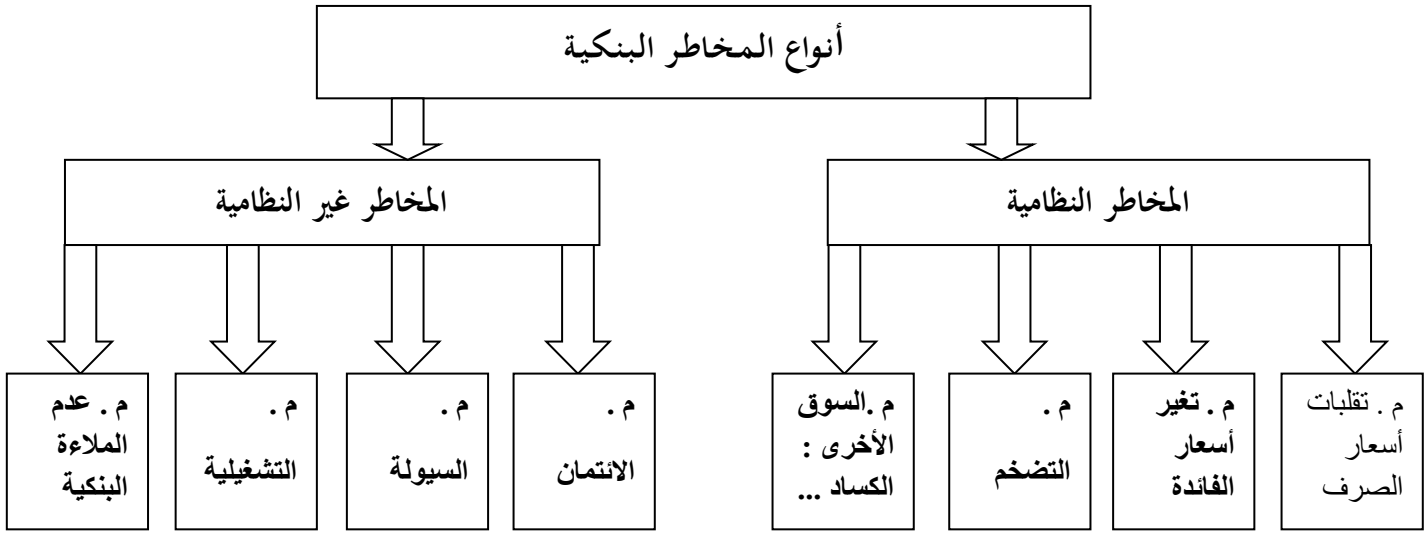

المصدر : من إعداد الطالبة

1- **المخاطر النظامية** :و تسمى أيضا بمخاطر السوق وهي المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك بصرف النظر عن خصائصها من حيث الحجم و الهيكل أو طبيعة النشاط، والتي لا يمكن تلافي مواجهتها وفي مجال مخاطر السوق .

وتعرف أيضا بأنها المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود و النزول التي تكرا على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. [1]

2- المخاطر غير النظامية :و هي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة. و هي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل: ضعف إدارة البنك، الأخطاء الإدارية، الإضرابات العمالية و تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات

[1] بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص19

جديدة مما يؤثر على عوائد البنك و بالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل،[1] و يمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي :

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير النظامية

و تجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر يعود إلى المخاطر النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل و يصعب التنبؤ بها و مواجهتها. كما أنه يمكن التقليل من المخاطر غير النظامية عن طريق التنويع، و هو ما لا يسمح به حالة المخاطر النظامية.

وتنقسم إلى ما يلي :

أ- مخاطر تقلبات أسعار الصرف :تنجم هذه المخاطر عن التغيرات غير المواتية الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف على قيمة أصل أو التزام مقوم بعملة أجنبية، بعد تذبذب الأخير مقارنة مع إشارة العملات.[2]

وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، و هنا يكون البنك أمام وضعين:

- وضعية الانكماش: فالبنك هنا يمنح قروض بعملة معينة أكثر من حصوله على ديون بنفس العملة، و هذه الوضعية مناسبة للبنك عندما يزيد سعر صرف العملة المعينة، و خطيرة في حالة انخفاض سعر الصرف و هنا تتجسد المخاطرة.

- وضعية التوسع: البنك في هذه الحالة يمنح قروضا بعملة معينة أقل من حصوله على ديون بنفس العملة، و هي الوضعية المناسبة للبنك عند انخفاض سعر صرف العملة المعينة، و غير مناسب في حالة حدوث العكس أي ارتفاع سعر صرف العملة.

ب- مخاطر تغير أسعار الفائدة: و يقصد بها تلك المخاطر الناجمة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، ففي حالة تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض

[1] نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2014/2013، ص 52

[2] بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

المتفق عليه فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق .[1]

إن مخاطر أسعار الفائدة تدل على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنك الخالية و المستقبلية و كذلك رأس المال نتيجة للتغير في الهامش و على رأس مال البنك من خلال تغير القيمة الاقتصادية للبنك.

فالقيمة الاقتصادية تتمثل في صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكل من الموجودات و المطلوبات والأرقام خارج الميزانية، حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر عل القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، فمخاطر سعر الفائدة لا يمكن تجنبها إضافة لأن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديدا على إيرادات و سيولة و رأس المال و متانة البنك.

مما سبق يمكن القول، أن خطر معدل الفائدة هو ذلك الخطر الناجم عن الخسائر المتتالية الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة و بالتالي فهو عامل أساسي للتشكيك و الطعن في الصحة المالية للبنك عند التغير السلبي لمعدلات أسعار الفائدة.

ت- مخاطر التضخم: يترتب عن خطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض و الفوائد التي يحصل عليها البنك، كما يعبر عنها بمخاطر انخفاض القوة الشرائية أي تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.

ث- مخاطر السوق: و تتمثل في تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على السوق بصورة سلبية و بالتالي تتأثر قدرة المقترض كالسداد . نذكر منها :

- الرواج و الكساد
- مخاطر الدورات الاقتصادية

ج- مخاطر الائتمان: تعرف بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة. أو هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الموعد المحدد لمبلغ القرض. و يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[2]

[1] السنوسي محمد الزوام، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات – الفرص – الآفاق ، كلية الاقتصاد و المحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، 2009، ص12.

[2] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازلII ، الجزء الثاني، 2005، ص 22.

ح- **مخاطر التشغيلية:** هي المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد و النظم، و تنشأ لأحداث خارجية.

إن مضمون هذا التعريف يشير إلى أن خطر التشغيل هو كل ما يتعلق بالخطر القانوني، خطر التقنيات التكنولوجية، خطر أخلاقيات المهنة، و لكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية و المخاطر الناشئة عن السمعة (أو العجز التشغيلي).

هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات و النظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية و تشمل:

- عدم كفاءة إدارة الائتمان؛
- تركيز إدارة البنك على زيادة النمو و الربحية على حساب نوعية التسهيلات؛
- عدم التقيد بشكل دقيق بالسياسة الائتمانية للبنك ؛
- عدم كفاءة المتابعة؛
- تركيز سياسة الائتمان على العموميات دون الدخول في التفصيلات التي تمكن المسؤولين و الموظفين من الاسترشاد و التقيد بها.

خ- **مخاطر السيولة:** تعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات البنك عندما تستحق و خاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر البنك إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، و مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة، أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ و غير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة البنك على التمويل[1] . و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما :

- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة؛

[1] حدوش شروق، **إدارة مخاطر السيولة**، دروس موجهة لطلبة ماستر تخصص مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص14.

- السعر المعروض لتوفير السيول.28

و من أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[1]

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي لعدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال.

د- مخاطر عدم الملاءة البنكية: تعرف الملاءة على أنها جرد لكافة ممتلكات المؤسسة الصافية، فهي تعبر عن الفرق بين ممتلكات البنك و كافة تعهداته ، و عليه يكون البنك في ملاءة جيدة إذا كانت ممتلكاته أكبر من متطلباته.

يمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة. بمعنى، أنه خطر ناتج عن عدم كفاية الأموال الخاصة من جهة، وعن الأخطار التي يواجهها البنك من جهة أخرى.

هذا النوع من الخطر يضع البنك في حالة شلل تام تجعله عاجزا عن القيام بوظائفه الأساسية مما يحوله إلى هيكل أجوف، فارغ، خال من الوظيفة، هذا الخطر يلغي الصفة الاقتصادية النشيطة والحيوية للبنك، ليجد هذا الأخير نفسه في نهاية المطاف أمام نهاية الإفلاس.

[1] بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

خلاصة الفصل:

الهدف الرئيسي من أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح التي تتعلق أساسا بالعمل المستقبلي في شكل قروض, والتي قد تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث المعاكسة المتمثلة في عدم سداد الأموال الممنوحة والناجمة عن أسباب عامة وغير خاضعة للرقابة أو أسباب خاصة للمقترض نفسه. ولهذا الغرض يقوم البنك بتقييم وقياس المخاطر للتنبؤ بها قبل حدوثها ويعمل على تحديد الحد الأقصى للمخاطر التي يمكن تحملها لأن المخاطر حقيقية لا يمكن إلغاؤها على الرغم من تنوع وتعدد المخاطر التي تواجهها إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.

الفصل الثاني:

التحليل الائتماني

والجدارة الائتمانية

تمهيد:

إن السياسة الائتمانية التي تحكم نشاط منح الائتمان لدى البنوك هي مجموعة من القواعد والتعليمات و الأساليب التي من خلالها يقوم البنك بوظيفته بشكل منضبط، من أجل ذلك تسعى البنوك أن تكون لها سياسة ائتمانية تحقق أهدافها، و ذلك خلال إرساء مراحل و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني الصحيح. كما تشكل مؤشرات الجدارة الائتمانية شكلا متطورا من أشكال التحليل الائتماني الذي يهدف لدراسة مختلف جوانب العميل بغية التعرف على الجوانب التي قد تقود إلى تعثر العميل مستقبلا في سداد الائتمان الممنوح و أعباءه.

وتطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي

المبحث الأول: الإجراءات الواجب مراعاتها في منح الائتمان.

المبحث الثاني: التحليل الائتماني.

المبحث الثالث: الجدارة الائتمانية.

المبحث الأول: الإجراءات الواجب مراعاتها في منح الائتمان

قبل منح الائتمان لا بد من القيام بعدة إجراءات ومراحل بداية من دراسة ملف العميل وصولا إلى مرحلة السداد و التحصيل مع الأخذ بعين الاعتبار أسس منح الائتمان .

المطلب الأول: مكونات السياسة الائتمانية للبنك

يقصد بالسياسة الائتمانية للبنك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، و إدارة الائتمان بشكل خاص.

كما يمكن أن تعرف السياسة الائتمانية بأنها: " الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ و القواعد التي تنظم عملية دراسة و إقرار و منح و متابعة التسهيلات الائتمانية، و تحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها و ما يتصل به من سقوف ائتمانية و عناصر تكلفة و حدود زمنية لا يجب أن تتعداها و الشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات"[1]

يمكننا تلخيص مكونات السياسة الائتمانية في العناصر التالية:

1- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك في مجال الائتمان

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان و التي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم، و هو ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا، أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع الإدارات المنافسة لها، و من المؤكد أن إدارة الائتمان تتجاوز الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها:

- حجم الموارد المتاحة للائتمان؛
- المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة؛

[1] صديق توفيق نصار،**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات المباشرة –دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية، غزة،2005،ص62.

- طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه و حاجة القطاعات إلى الائتمان؛
- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في الائتمان و الرقابة عليه.[1]

2- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق. كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. إذ أن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فإن البنك يحدد صفات طالب الائتمان أن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات، و لديه دخل ثابت كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة, و بالنسبة للبضائع يحدد المصرف صفات البضائع المهونة و أماكن وجودها و هامش الضمان المطلوب.[2]

3- الحدود الائتمانية للعملاء:

قد ينص القانون على الحدود العليا المعطاة للعميل، أيضا قد تنص السياسات المنظمة للائتمان على مثل هذه الحدود، لدا فإنه يجب أن تشمل سياسات الائتمان على الطريقة التي يتم بها معالجة طلبات العملاء الذين تجاوزوا تلك الحدود، وقد يتم ذلك عن طريق المواجهة الصريحة مع العميل بإخباره أنه تجاوز الحدود الائتمانية القانونية أو الممكنة، أو بالعمل على تدبير جهات أخرى (بنوك أو منشآت مالية أخرى) تمده باحتياجاته المالية، و بذلك تعمل البنوك على وضع السياسات التي تكفل الحفاظ على العملاء.[3]

4- تحديد أسعار الفائدة على الائتمان و المصاريف الإدارية:

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية و عملات أو

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002، ص 50.

[2] بلهادي عائشة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 29,

[3] صديق توفيق نصار،**مرجع سبق ذكره**، ص 63.

سعر الفائدة وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن و لكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما و بصفة عامة لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى ذلك.[1]

5- مستويات اتخاذ القرار

ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها النظر في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل غلى الأموال عاجلة. و حتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للائتمان الذي يقدمه كل مستوى إداري. أما إذا زادت قيمة الائتمان عن الحد الأقصى فيرفع الأمر إلى المستوى الإداري الأعلى. وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير إدارة الائتمان ولجنة الائتمان المختصة على تقرير دوري يوضح حالة الائتمانات التي تم النظر فيها على كافة المستويات، وذلك كنوع من المتابعة.[2]

6- تحديد تشكيلة الائتمان

تتجه السياسة الائتمانية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام و عليها أن تستند إلى أساس التنويع في القروض لحماية أموالها و أن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة و تقليل احتمالات الخسارة، و من الأساليب توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل و توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة، زراعة، خدمات.[3]

---

[1] بلهادي عائشة،مرجع سبق ذكره، ص29 .

[2] صديق توفيق نصار، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[3] عبد المعطي رضا رشيد , محفوظ أحمد جودة, **,مرجع سبق ذكره**،ص78.

7- مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية, فقد تقرر إدارة الائتمان منع الائتمان في مجالات صناعية متقادمة أو صناعات يحتمل تعرضها لأزمات أو مجال تجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر أو غيرها.[1]

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان وأسس منحه

أولا- أهم العوامل المؤثرة في منح قرار الائتمان

يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في منح القرار الائتماني في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-01: أهم العوامل المؤثرة في منح القرار الائتماني

العوامل المرتبطة بالعميل	العوامل الخاصة بالبنك	العوامل الخاصة بالائتمان	العوامل الخاصة بالقيود و التشريعات القانونية
-شخصية العميل -قدرته على السداد -رأسمال العميل -الضمانات المقدمة -الظروفالعامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل.	- درجة السيولة -الإستراتيجية المتبعة - الهدف العام للبنك - الحصة السوقية للبنك - إمكانيات البنك المادية و البشرية	- مبلغ الائتمان - مدة الائتمان - نوع الائتمان - مصدر السداد - طريقة السداد	- نسبة الاحتياطي القانوني - سعر إعادة الخصم - هامش الضمان - السقوف الائتمانية - الإبداعات الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رسالة فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر معايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**

[1] صديق توفيق نصار،**مرجع سبق ذكره**، ص 64.

ثانيا– أسس منح القرار الائتماني

يتم منح الائتمان البنكي بناءا على مجموعة من الأسس هي[1]:

- **توفر الأمان لأموال البنك:** يمثل تأكد البنك من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد. يأتي ذلك من حرصه الشديد على توافر الجدارة الائتمانية للمقترض، و على توافر السيولة دائما، من أجل المحافظة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
- **تحقيق الربح:** المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من الائتمان الذي يمنحه تمكنه من دفع الفوائد على الودائع و مواجهة مصاريفه المختلفة و تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- **السيولة:** يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفير قدر كافي من الأموال السائلة لديه النقدية و الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية أما البيع أو بالإقراض بضمانها من البنك المركزي، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، و هدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين التوفير قدر مناسب من السيولة للبنك و هو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، و يبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية و السيولة.
- **المواءمة:** رغم أن عاملي السيولة و الربحية متلازمان إلا أنهما أيضا متناقضان، الأمر الذي يستوجب إيجاد المواءمة بينهما بحيث لا يضحي البنك بعامل منهما في سبيل تحقيق الآخر، و هذا عن طريق إدارة الأموال و توظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات الودائع و تحقيق أكبر عائد ممكن.
- **الالتزام بالسياسة الائتمانية:** يعد وجود سياسة ائتمانية واضحة بمثابة أساس تبنى عليه عملية منح الائتمان و يقصد بها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها.[2]

[1] بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص29 .

[2] شريط عابد، بنية صابرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص110.

المطلب الثالث: إجراءات ومراحل منح الائتمان

تعمل البنوك بشكل الوساطة المالية، فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد و شركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقا لاجتهادات في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك. و خوفا من حدوث ذلك فإن إدارة البنك تضع إطارا مكتوبا تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار الائتمان.

أولا– البحث عن الفرص و جذب العملاء:

يجب ألا يكتفي البنك بانتظار عملائه الذين يجيئون إليه أو يدعوهم للتعامل معه في وسائل الدعاية، بل لا بد له من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية و الميدانية و الذهاب للعملاء و التعرف على احتياجاتهم التمويلية، و يلعب التسويق البنكي دورا هاما في جذب العملاء و زيادة الحصة السوقية للمصرف.[1]

ثانيا– مرحلة تقديم الطلب

يجب أن يقوم البنك بتصميم طلب قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل و صناعة القرارات، و يجب أن يشمل الطلب أيضا بقدر الإمكان خطة مدروسة لتقلل من عملية الاستفاءات التي تتم بعد ذلك، كما يجب على البنك تذكير العميل بضرورة كتابة نقاط الضعف أو السلبيات منذ البداية بحيث يفهم العميل أن البنك يسلك طريق الوضوح في كل شيء، و من الضروري تصميم نماذج الطلبات بحيث يمكن إدخالها الحاسب لتكوين بنك معلومات، كما أنه من الضروري أيضا عمل دليل للتمويل يقدم لكل العملاء المرتقبين، و من اللازم كذلك وجود مسئول أو أكثر لمساعدة العملاء في استيفاء بيانات الطلب.[2]

و غالبا ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين العميل و أحد الباحثين الائتمانيين، و خلال هذه المقابلة يقوم الباحث الائتماني بتقييم مبدئي للعميل و للطلب الذي تقدم به، و هل يتفق مع السياسة

[1] صديق توفيق نصار،**مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص65.

الائتمانية للبنك أم لا. و يجب أن تتم المقابلة في جو من الود و الترحيب بالعميل لاكتساب ثقته و احترامه للبنك و العاملين فيه، و خلق انطباع إيجابي من خلال الصراحة و الصدق التام الذي يجب أن يتحلى به الباحث الائتماني في حديثه مع العميل.

ثالثا– دراسة طلبات الائتمان

عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقا للنموذج المعد من قبل البنك، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه. و خاصة من حيث الغرض من القرض و فترته و جدولة السداد، و قد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الاقتراض، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض.[1]

رابعا– تحليل المركز المالي للعميل

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة الملية للعميل، و فيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

و يتم تحليل المركز المالي للعميل من خلال دراسة القوائم المالية و تحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، و قد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب و المعدلات كنسب السيولة، و نسب الربحية، و نسب النشاط، و نسب المديونية.[2]

خامسا– الاستفسار عن مقدم الطلب:

تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل، و شكل علاقاته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار في اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.[3]

[1] عبد المعطي رضا رشيد , محفوظ أحمد جودة, **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[2] فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر معايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية،2013، ص19.

[3] فواز فاضل جدعان الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

سادسا– التفاوض مع العميل:

على ضوء التحليل و التقييم و الاستفسار، تتضح تصورات عن البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل و ظروفه واحتياجات البنك و ظروفه، و يتناول التفاوض عادة حجم التمويل و مدته وترتيبات السداد، و قد يتجمع من أكثر من بنك واحد إن حان حجمه كبيرا، كما تحدد فلسفة التفاوض على أساس أنا أكسب و أنت تكسب، و ليس على أساس أنا أكسب أنت تخسر، فالبنك يهمه أن يكسب العميل بقدر ما يهمه أن يكسب هو.[1]

سابعا– طلب الضمان التكميلي:

في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، و المستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.[2]

ثامنا– اتخاذ القرار و التعاقد:

فإذا تم الاتفاق – و من الممكن أن يتم دون تفاوض – فحينئذ تبدأ إجراءات التعاقد، و في نفس الوقت يجب أن يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع دون وضع شروط جديدة تظهر لأول وهلة في العقد.[3]

تاسعا– تنفيذ التمويل و المتابعة:

و في هذه المرحلة يتم تنفيذ التمويل و متابعة خدمة العملية لضمان التزام العميل بالشروط، و يجب على البنك وضع جدول للمتابعة الدورية و إيضاح كيفية التصرف في حالة تعثر العميل، و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

[1] عبد المعطي رضا رشيد , محفوظ أحمد جودة, **,مرجع سبق ذكره**. ص20.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص20.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص20.

المبحث الثاني: التحليل الائتماني

يكتسب التحليل الائتماني أهمية خاصة تتعلق بتحقيق أهداف معينة، كونه عملية هادفة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل، و من المستقر بنكيا أنه وسيلة ذات أهمية بالغة في الوقاية من المخاطر الائتمانية، لدلك سنتطرق في هذا المطلب لماهية التحليل الائتماني.

المطلب الأول: ماهية التحليل الائتماني

أولا– تعريف التحليل الائتماني

إن المقصود بالتحليل الائتماني هو عملية تقدير درجة المخاطرة المصاحبة للعميل طالب الائتمان وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير في تحليل المعلومات المتاحة حول وضعه المالي و مدى كفاءته في مجال نشاطه للتعرف على نقاط قوته و نقاط ضعفه و الحكم على مدى أحقيته في منحه المبلغ الائتماني المطلوب[1].

كما يمكن تعريف عملية التحليل الائتماني بأنها عملية هادفة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ومختلف العناصر المكونة لمخاطره، و ذلك من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان من عدمه[2].

كما يعرف بأنه عمل الدراسات اللازمة لتحديد تلك العوامل التي قد تؤدي إلى عدم مقدرة المقترض على سداد القرض، و على ذلك يمكن القول بأن الغرض الأساسي من التحليل الائتماني هو تحديد قدرة ورغبة المقترض على سداد القرص المطلوب بالشروط المحددة في عقد الائتمان.

يعرف التحليل الائتماني بأنه عملية تقدير احتمالية عدم قيام المقترض بالسداد خلال فترة الائتمان، حيث يقوم البنك أولا بجمع المعلومات عن العميل و كما يتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار المنافع

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، كلية إدارة المال و الأعمال، قسم التمويل و المصارف، جامعة آل بيت، 2009، ص53.

[2] ابراهيم محمد على الجزراوي،نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، العدد83، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم و الاقتصاد، العراق، 2010، ص31.

المباشرة و غير المباشرة التي يتوقع الحصول عليها من الائتمان، فالمنافع المباشرة تتمثل في الفوائد على القرض، أما المنافع غير المباشرة فتتمثل في تكوين علاقة مع المقترض بحيث يستفيد منها البنك في زيادة ودائعه[1].

ثانيا– أهمية التحليل الائتماني

يكتسب التحليل الائتماني أهمية خاصة تتعلق بتحقيق الأهداف الآتية[2]:

- تخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك الناتجة عن مخاطرة عدم السداد إلى أدنى مستوياتها و في حال نجاح البنك في تحقيق هذا الهدف فإنه يعمل على زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك.
- تخفيض مدة تعثر القرار الائتماني و يتطلب ذلك أن تكون العملية التحليلية قد تمت وفق مناهج عالية الدقة في التنبؤ بعدم قدرة العميل على السداد خلال هذه الفترة.
- توسيع نطاق البنك فمع تزايد أهمية التحليل الائتماني، لم يعد دور البنوك يقتصر على الجانب التمويلي فقط و إنما أصبح لها دور استشاري لدى العملاء طالبوا الائتمان في شؤونهم المالية و التسييرية.
- من خلال المزج بين المؤشرات المالية والنوعية في عملية التحليل الائتماني يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية لبيئة المؤسسة الداخلية والخارجية والكشف عن نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة.

المطلب الثاني: أساليب التحليل الائتماني

تلجأ البنوك عادة إلى استخدام نظامين في التحليل الائتماني، و هما:

- النظام التطبيقي
- نظام التمييز، إضافة إلى ذلك قد تستخدم بعض البنوك طريقة التدرج.

أولا– التحليل التطبيقي:

يستخدم هذا النظام لتحليل طلبات الائتمان الخاصة بالأشخاص أو المستهلكين، و هو ما يعرف

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره** ص53.

[2] عريوة محاد و زغبة طلال، **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية**، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03- العدد 05- ديسمبر 2018، ص88.

أيضا بنظام تسجيل النقاط، و يساعد هذا النظام البنك في الحصول على المعلومات اللازمة عن العميل، كما يساعده في عملية التنبؤ و تقييم درجة مخاطرة كل عميل.[1]

و يقوم المحلل بتوقع سلوك العميل، باستعمال نموذج معين يقوم على تسجيل خصائص كل عميل من العملاء، و ذلك بإعطاء نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة لدى طالب الائتمان، ثم تضاف هذه النقاط لبعضها البعض حتى يتم الوصول إلى النتيجة النهائية لتجميع النقاط، التي تقيس احتمال عدم السداد بالنسبة لكل عميل، ثم تقال أن هذه العلامة من علامات حددها البنك مسبقا، و بناءا على نتائج هذه المقارنة يتم منح الائتمان و أول من استعمل النظام التجريبي David Durand حيث قام بتحليل عينة من الائتمانات الجيدة و الرديئة.

ثانيا– نظام التمييز:

يتم استخدام هذا النظام لتحليل طلبات الائتمان للشركات، و ذلك من خلال استخدام نموذج إحصائي للتفرقة بين العميل الجيد و الرديء، و يقوم هذا الأسلوب على أساس خبرة الائتمان في تحديد وتقييم قابلية العميل و مقدرته على سداد الائتمان،حيث يتم استخدام البيانات التاريخية للعملاء وتقسيمها إلى مجموعتين أو أكثر.

بحيث تحتوي المجموعة الأولى الشركات الجيدة أما المجموعة الثانية فتحتوي على الشركات الرديئة. وتمثل المجموعتين المتغير التابع، بينما يتمثل المتغير المستقل في جميع النسب و البيانات المالية، التي تستخدم في التحليل المالي و من ثم يقوم محلل الائتمان بتحديد المتغيرات المستقلة التي لديها نقاط القوة في التمييز، والتفرقة بين العميل الجيد و السيء، و ينتهي هذا النموذج بتحديد عدد النقاط التي تستخدم للمقارنة بين العملاء ثم التفرقة بينهم.

و من أهم المتغيرات التي يمكن استخدامها في بناء نموذج التمييز بين العملاء و تحديد درجة مخاطرتهم:[2]

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره** ص 61.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 63/62.

- سمعة العميل؛
- تاريخ التعامل مع البنك و مدى الالتزام في السداد؛
- طبيعة التعامل مع البنك من أجل تحديد أهمية العميل إن كان عميل استراتيجي أو عميل عادي؛
- عدد سنوات تعامل العميل مع البنك؛
- الإدارة من أجل تحديد السياسة في منشأة العميل، و هل تعتمد على سياسة الفرد الواحد حيث يتم تحديد كفاءة الإدارة العليا و الإدارة الوسطى؛
- النظام المحاسبي و من خلاله يتم تحديد مدى قوة أو ضعف النظام المحاسبي؛
- حركة حساب العميل حيث يتم من خلاله تحديد معدل دوران الحساب و عدد الشيكات المرفوضة و المعادة و المدى الذي يتحرك فيه الحساب؛
- صافي ربح الحساب لتحديد مدى إمكانية الاحتفاظ بالعميل من حيث كونه حسابه مربحا؛
- الظروف السياسية التي من خلالها معرفة قدرة الشركة على تحمل مختلف الظروف السياسية التي يمكن أن تؤثر على مبيعات الشركة؛
- مدى التأثر بالظروف الاقتصادية و الإقليمية و الدولية لأن طبيعة عمل بعض الشركات تجعلها عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية و الإقليمية و العالمية.

و من خلال تحديد هذه المتغيرات يمكن إجراء تحاليل إحصائية و رياضية لقياس أثر كل منها على قدرة العميل على سداد التزاماته، حيث يمكن اختبار بعض هذه المتغيرات اعتمادا على قدرتها في التنبؤ و درجة الثقة بقدرتها على التفسير، و مستوى الثقة المختار يقوم على مدى أهمية هذه المخاطرة لدى البنك، و من خلالها يتم تحديد أوزان معينة لكل متغير و مجموعها النهائي يعكس درجة المخاطرة في نظام تصنيف مخاطر الائتمان.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في التحليل الائتماني

يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني، فهو دراسة تحليلية للبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية للعميل، ويقوم على تجميع و تصنيف البيانات و المعلومات التي تعكسها تلك القوائم، ثم قياسها بقصد

اكتشاف العلاقات التي تربط بينها باستعمال نسب و مؤشرات مالية، بغرض الوصول إلى نتائج وقرارات صادقة تفيد عملية تحليل الائتمان و من ثم معرفة الوضع المالي للعميل، و تحليل مقدرته الائتمانية، و كذلك يساعد على تحديد المبلغ الذي يمنح للعميل و الفترة الزمنية لاسترداده.[1]

و في الوقت الحالي تستعمل البنوك الحاسبات الآلية للقيام بعمليات التحليل المالي، و ذلك من خلال حزم التحليل الإحصائي التي يتم تشغيلها على كافة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية الخاصة بالعميل و المخزنة داخل الملفات الالكترونية لقواعد البيانات، و تتضمن معظم تلك البرامج الإحصائية العديد من النسب المالية التي يختلف استخدامها باختلاف استخدام المحلل، حيث يقوم المحلل باختيار ما يتناسب واحتياجات التحليل الذي يقوم به، و يطلق على هذه التحليلات بتحليلات النسب و التي تعرف بأنها أسلوب لتحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية.[2]

و عند الشروع في عملية التحليل المالي يتوجب أولا: النظر إلى مصدر المعلومات المالية التي تم الحصول عليها، فإذا كان المصدر العميل نفسه فمن المحتمل أن تكون المعلومات غير دقيقة، لذلك عادة ما تطلب البنوك من العملاء تقديم قوائم مالية معدة بواسطة أحد المحاسبين القانونيين، أو من قبل الإدارة المالية للمنشأة و تم مراجعتها من قبل هؤلاء المحاسبين الذين يرفقون تقريرهم معها، و يجب هنا على المحلل المالي الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها: المعرفة الدقيقة و الواضحة، الفهم السليم لطبيعة نشاط منشأة العميل، إضافة إلى الوقوف عند كل رقم في البيانات المالية و العمل على تحليله.

أولا– أهمية القوائم المالية في التحليل الائتماني

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات عن العميل طالب الائتمان و التي تستخدم في التحليل المالي، حيث تهتم البنوك بإعداد و تحليل القوائم المالية التاريخية، و إعداد و تحليل القوائم المستقبلية، والميزانيات التقديرية. و يتم الاستفادة من هذه القوائم في تقييم المركز الحالي و المستقبلي للعميل طالب الائتمان، و أيضا تفيد في تقييم ربحيته، و مدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الائتمان، و تحديد مدى

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 65.

مدى حاجة المؤتمن للتمويل، و تحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف العميل عن الدفع.[1]

ثانيا– أساليب التحليل المالي

تتكون أهم أساليب التحليل المالي فيما يلي:

- التحليل المقارن للقوائم المالية؛
- تحليل النسب

1– التحليل المقارن للقوائم المالية: يشتمل هذا التحليل على دراسة المركز المالي للعميل في وقت معين ومقارنته بالمراكز المالية في سنوات سابقة، بهدف التعرف على التغيرات التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية من زيادة أو نقصان، و أهم ما يميز هذا التحليل هو السهولة بالمقارنة السريعة للتعرف على التغيرات التي تطرأ على مختلف البنود من سنة لأخرى مما يشير إلى التقدم الذي تحققه المنشأة على المدى الطويل.[2]

2– التحليل بالنسب المالية: و يعتبر من أهم أنواع التحليل التي يستخدمها المحلل الائتماني لتقييم الوضع المالي للعميل، و في هذا التحليل يستخدم تحليل بالنسب لإيجاد العلاقات بين بنود القوائم المالية المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان، للكشف عن مدى قوة مركزه المالي و بالتالي معرفة إمكانية السداد.

و تقسم النسب المالية المستخدمة لغرض التحليل الائتماني إلى أربع مجموعات كل واحدة منها تتعلق من عناصر التحليل الائتماني، و هي تتمثل في النسب و المؤشرات الدالة على شخصية العميل، حيث يرتبط برغبة العميل بالسداد، و يتم التعرف على مدى توافر هذا العنصر من خلال دراسة متوسط فترة السداد للدائنين و مقارنته مع شروط منح الائتمان من قبل مورديه لمعرفة هل هناك تأخير من قبل العميل، أم أنه يلتزم بالسداد في الموعد المتفق عليه، و كذلك يجب أن يتم استخدام النسب المعبرة عن كفاءته المالية والإدارية و الفنية المتمثلة في المقدرة على السداد، و مركزه المالي، و الظروف المحيطة بنشاطه، أما بالنسبة للضمانات يمكن للبنك أن يتأكد من توافرها و سلامتها من خلال دراسة جانب الأصول في المركز المالي و مقارنتها بعناصر الالتزامات.[3]

---

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 61.

[3] **نفس المرجع السابق** ، ص67.

المبحث الثالث: الإطار العام للجدارة الائتمانية

إن استخدام معايير الجدارة الائتمانية من الأساليب المستخدمة في تقييم عملاء الائتمان و يتمثل الهدف الرئيسي لدراية الجدارة الائتمانية في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية في سداد الائتمان الممنوح و فوائده ، و قدمت العديد من نماذج الجدارة الائتمانية، إلا أن أبرزها و الأكثر اعتمادا كأداة لتجنب المخاطر الائتمانية المستقبلية هي المعروفة ب 5Cs.

المطلب الأول: تعريف الجدارة الائتمانية

تعرف الجدارة الائتمانية للعميل (حسب Feschijan, 2008) " بأنها القدرة المفترضة للعميل للتلبية النهائية المتعلقة بسداد الائتمان و الفائدة المستحقة دون التأثير على نشاط المقترض "، أي أن عملية دفع الأقساط يجب أن تكون مرتكزة على الدخل المتولد من نشاطات المقترض العادية دون التأثير سلبا على المركز المالي له و على النشاطات التجارية الأخرى التابعة له.

كما يعرف (Orlovs & Braslins, 2013) الجدارة الائتمانية للعميل بأنها إرادة وقدرة العميل المقترض على سداد الدين الممنوح له"، إذا مفهوم الجدارة الائتمانية للعميل يرتكز على الثقة التي يوليها البنك للعميل و على رغبة العميل في الالتزام بسداد دفعات القرض بأوقاتها المحددة.

و ترى الباحثة في تعريف الجدارة الائتمانية بأنها دراسة لتشكيلة من العوامل المالية والشخصية للزبون الهدف منها الكشف على قدرة الزبون في السداد للالتزامات المستقبلية، وذلك طبقا للشروط التي يتوافق عليهم مع البنك.

كما تعرف الجدارة الائتمانية بأنها دراسة لمجموعة العوامل المالية و الشخصية للعميل بهدف التعرف على قدرة العميل و رغبته في سداد الالتزامات المستقبلية التي قد تنشأ عن منحه قدرا معينا من الائتمان،

وذلك وفقا للشروط التي يتفق عليها مع البنك المانح و المنصوص عليها في عقد الائتمان من حيث التوقيت و الدفعات[1].

من خلال التعريف السابق فإن الجدارة الائتمانية هي متغير تابع لمتغيرين مستقلين هما القدرة على الدفع و الرغبة في الدفع، و هذا لا يتناقض مع تحليل بعض الباحثين لعوامل الجدارة الائتمانية إلى مالية و شخصية، فالقدرة على الدفع يمكن تقييمها من خلال العوامل الشخصية التي تعبر عن مدى توفر ثقافة الالتزام لدى العميل. و يمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (02-01) : عوامل الجدارة الائتمانية

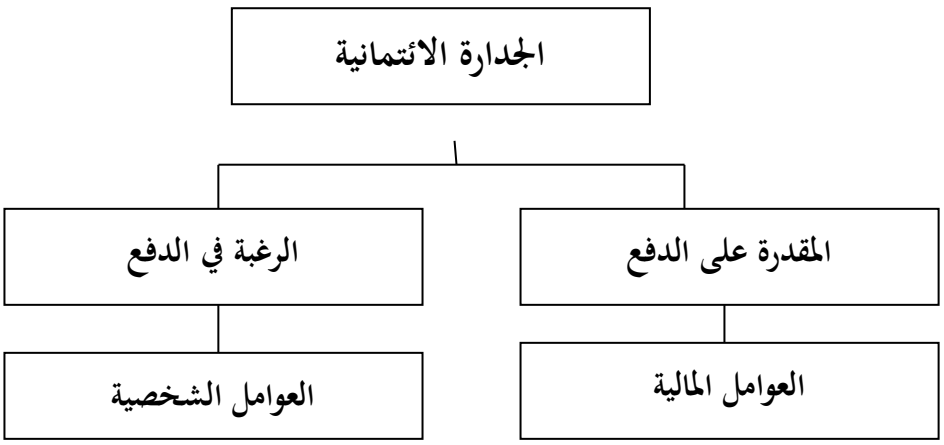

المصدر:رضوان العمار، حسين القصري، **دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية** ص323.

المطلب الثاني: مبادئ و خصائص الجدارة الائتمانية

أولا- فوائد التصنيف على الأسواق المالية[2]:

- تحفيز النمو في السوق و المساهمة في خلق العمق المالي؛
- تحفيز الاستقرار و تعزيز الأمان؛
- زيادة كفاءة الأسواق عن طريق توفير و نقل معلومات صحيحة؛

[1] رضوان العمار، حسين القصري، **دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية- سلسلة اللوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 37 العدد 2، 2015، ص322.

[2] ناجي التوني، **مؤشرات الجدارة الائتمانية، جسر التنمية**، سلسلة دورية تعتني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 44، الكويت، 2005، ص4.

- زيادة ترابط الأسواق محليا وعالميا و تعزيز الاندماج في السوق العالمي؛
- تسهيل الحصول على الائتمان و معلومات عن الفرص الاستثمارية؛
- إمداد متخذي القرار الاستثمارية بإطار فعال للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة لها.

ثانيا– شروط التصنيف[1]:

يتوقف التصنيف الدقيق للجدارة الائتمانية على توافر العديد من الشروط أهمها:

- اليقين (الوضوح و الشفافية)؛
- المصداقية (خلق الثقة)؛
- الدقة خصوصا عند تقييم المخاطر؛
- مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحسبان؛
- تغطية كبيرة للأسواق المالية و الأدوات التمويلية؛
- إمداد متخذي القرارات بإطار فعال لأدوات التحليل المالي لتقييم الربحية، الموجودات، رأس المال..إلخ.

ثالثا– معايير التصنيف[2]:

- جودة الإدارة؛
- الوضع في السوق المالي؛
- درجة التنوع الاقتصادي و المالي؛
- درجة المرونة المالية؛
- الإطار المؤسسي و القانوني و التنظيمي و الإداري؛
- الاستقرار السياسي و السياسات الاقتصادية و أثرها على استقرار سعر الصرف؛
- القدرة على السداد و الوفاء بالالتزامات؛
- العلاقات الحكومية خاصة والعلاقات الدولية.

[1] ناجي التوني، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص4

رابعا– تصنيف الجدارة الائتمانية (حسب وكالة Moody's)

كان لوكالة Moody's إسهاما كبيرا في مجال تصنيف الجدارة الائتمانية و تعميق رؤية عملاء السوق والمستثمرين و المستثمرين لمستقبل الشركات و المؤسسات المالية، يعتمد تصنيف وكالات الجدارة الائتمانية على مزيج من المدخلات الكمية و الكيفية التحليلية لأداء المؤسسة المعنية. و يجب التذكير بأن الهدف الأساسي من أي تصنيف للدارة الائتمانية هو إعطاء رأي مباشر صريح و مباشر لقدرة المؤسسة المالية عل الوفاء بالتزاماتها في المستقبل من خلال تقييم احتمال حدوث خطر عدم السداد أو الوفاء بتلك الالتزامات[1]. و من خلال تحليل وكالات الجدارة نستطيع فهم نقاط القوة و الضعف في المؤسسة المالية ومن ثم معرفة حساسيتها للتغيرات المفاجئة في بيئة العمل أو في الظروف و الأحوال المالية المحلية أو العالمية و التي قد تؤدي إلى زيادة احتمالات عدم الوفاء. عادة ما يتضمن تحليل وكالات الجدارة تقييما لجودة الإدارة ودرجة تحمل المخاطر و التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

1– رموز تصنيف الجدارة الائتمانية

فيما يلي الرموز المستخدمة في تصنيف الجدارة الائتمانية و مدلولاتها[2]:

A أفضل و أعلى جودة تصنيف ائتماني و أعلى درجة من الاستقرار المالي المتوقع في المستقبل.

B تصنيف قوي للجودة الائتمانية و درجة استقرار مالي جيدة.

C تصنيف كاف (مقبول) لجودة الائتمان و لدرجة الاستقرار المالي المتوقع.

D تصنيف متواضع لجودة الائتمان و لدرجة الاستقرار المالي المتوقع.

E تصنيف ضعيف لجودة الائتمان و لدرجة الاستقرار المالي المتوقع.

2– رموز تصنيف الجدارة الائتمانية للديون[3]

Aaaأفضل و أعلى تقييم لجودة الجدارة الائتمانية، و تحمل أقل احتمال مخاطرة (2%).

Aa أعلى تقييم لجودة المخاطر الائتمانية وهي تحمل احتمال أكبر نسبيا للمخاطرة عن تصنيف Aaa (4%).

[1] ناجي التوني، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص7.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص8..

A تقييم فوق المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية و تحمل احتمال مقبول للمخاطر(6%).

Baa تقييم متوسط لجودة الجدارة الائتمانية و تحمل أيضا مستوى احتمال مقبول للمخاطر حاليا لكن يجب توخي الحذر في المستقبل (8- 10 %).

Ba تقييم دون المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية مع عنصر مضاربة.

B تقييم يخلو من العناصر الأساسية العامة للاستثمار المرغوب مع تزايد عنصر المضاربة.

Caa تقييم ضعيف لجودة الجدارة الائتمانية مع تواجد خطر عدم السداد للأصل و الفائدة.

Caتقييم ضعيف لجودة الجدارة الائتمانية مع درجة عالية من المضاربة و المخاطر و احتمال كبير على عدم القدرة على السداد (الأصل+سعر الفائدة).

C أقل تقييم جدارة ائتمانية يمكن أن تحصل عليه.

رموز معدلة 3،2،1 تستخدم مع Aa و حتى Ca للدلالة على المستوى داخل كل تصنيف: النهاية العليا للتصنيف 1، منتصف التصنيف 2، النهاية الدنيا للتصنيف 3.

المطلب الثالث: معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs.

لا يمكن منح الائتمان إلا بتوفر مجموعة من المعايير بالشكل الذي يدفع و يحفز البنك إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة و منحها القرض، سميت هذه المعايير ب 5Cs لأن كل معيار يبدأ بحرف C باللغة الانجليزية، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أولا– شخصية العميل Character: و يقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض و سمعته، و ملامح تلك الشخصية و مدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل، و تعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، و الأخلاق، وهذه السمات اذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته و ديونه.[1]

[1] شريط عابد، بنية صابرينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

تعد شخصية العميل الركيزة التي تؤثر تأثيرا كبيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالتالي فهي تعتبر من أهم الأمور عند إجراء التحليل الائتماني، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة و نزيهة و سمعة طيبة في الأوساط المالية و ملتزم بكافة التعهدات، و كذلك حريصا على دعم البنك له، و يعتبر قياس شخصية العميل عامل معنوي كعامل الأمانة و النزاهة بدرجة دقيقة أمر محيط به بعض الصعوبات من الناحية العملية، و لكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد و جمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين العملي و العائلي له[1].

للتعرف من خلاله على المستوى المعيشي للعميل، و موارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيها، وكذلك معرفة مستواه الاجتماعي و سجل أعماله التي قام بها، و كذلك التعرف على ماضيه مع البنك و مع الغير وأيضا معرفة تصرفاته السابقة مع البنوك الأخرى، و ذلك من خلال الاتصال مع المنشأة و العاملين بها وبمورديها و البنوك التي تعامل معها العميل.

و هناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافة و هي[2]:

- مدى انتظامه في سداد التزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها من خلال الاستعلام عن العميل من هذه البنوك.
- مدى التزامه بالتعهدات مع الشركات و المؤسسات و الهيئات التي يتعامل معها العميل سواء كانت مورده لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.
- الإطلاع على سجل المحاكم لمعرفة وجود أو عدم وجود حجوزات وقعت عليه أو أحكام وقعت عليه لإخلاله بالتزاماته بعدم الدفع، و هل سبق إشهار إفلاسه أم لا.
- معرفة التصرفات الشخصية للعميل من خلال علاقاته الاجتماعية أو المحيطة بعمله و مدى تمتعه باحترام المجتمع له.

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 55.

وشخصية العميل لها ثلاثة أبعاد[1]:

البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية و مدي أهليته للتعاقد مع البنك و إبرام التزاماته سواء كان العميل شخصا طبيعيا أو معنويا.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات العميل و سلوكياته الخاصة، و معرفة مدى تأثيرها الحالي و المستقبلي في قدرته و رغبته في سداد القرض الذي منح له.

البعد الثالث: شخصية مهنية و تنافسية يتم التأكد منها من مدى حرص العميل على سداد التزاماته واحترامه لتعهداته، و يتم ذلك من خلال الاستفسار عن تلك الجهات و المؤسسات التي يتعامل معها العميل من تجار و موزعين و موردين و بنوك، و مدي حرصه على جودة منتجاته و سمعتها و مدى حرصه على التحسن والتطور المستمر.

فجوهر هذا الجانب من التحليل إذا ينصرف إلى الاطمئنان عن سمعة العميل إلى المستوى الشخصي ومستوى نشاطه، و مدى رغبته و احترامه للوفاء بالتزاماته قبل الآخرين.

ثانيا– قدرة العميل Capacity: تعني مدى قدرة العميل على تحقيق الدخل، و أيضا قدرته على سداد القرض، و يعتبر معيار القدرة من أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، و لقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، و من خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل[2]. و على الرغم من أن معيار القدرة يحدد مقدرة العميل على تحقيق الدخل والربح، و بالتالي يعكس قدرة العميل على إعادة المبلغ المقترض مع الفوائد و العمولات إلى البنك، و هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير هام في المخاطرة.

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 56 .

و من أهم تلك الآراء[1]:

الرأي الأول: يفسر قدرة العميل على من خلال اقترابها من شخصية العميل، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض. و تهتم البنوك بتوفر الشروط القانونية في الشخص حتى يكون أهلا للتعاقد و الاقتراض.

الرأي الثاني: تحدد القدرة القابلية الإدارية للعميل، حيث يكون قادرا على مباشرة أعماله و أداتها أداة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ويشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله و خصائص تلك الأعمال و مشروعيتها، و هل تحتوي على نوع من المخاطرة المالية، و هل هي مستقرة أو متقلبة.

الرأي الثالث: و ينصب تركيز دعاة هذا الرأي على مقدرة العميل على توليد عائد متوقع و كاف لضمان المخاطرة و تسديد القروض، حيث يتم التركيز هنا على الأمور المالية البحتة للعميل، و قدرة العميل على تسديد التزاماته، تعتمد على حجم التدفقات النقدية له.

الرأي الرابع:و ينظر أصحاب هذا الرأي إلى القدرة على أنها تقاس بمقدار التدفق النقدي للعميل و قدرته على السداد تعتمد على حجم التدفقات النقدية له.

يجب على البنك عند دراسة هذا المؤشر، التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض، و التعرف على تفاصيل مركزه المالي، و تعاملاته المصرفية السابقة، و بذلك يمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد متخذ قرار الائتمان، من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالعميل.

بإمكان البنك معرفة مدى سلامة المركز المالي للعميل من عدمه من خلال ما يلي[2]:

- تحليل ميزانيته و حساباته الختامية لأقرب عامين على الأقل و يجب أن تكون معتمدة من محاسب قانوني.

1خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 57/56.

2 بلهادي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص38 .

- بالنسبة للشركات التي لا تعد حسابات و ميزانيات فيستوجب على ضابط الائتمان زيارة العميل و الاطلاع على وثائقه و الاطلاع على إقراراته الضريبية.
- الاطلاع على المركز الضريبي للعملاء و التأكد من عدم وجود قضايا و مستحقات ضريبية كبيرة عليهم.
- التأكد من سداد العميل لأقساط الضمان الاجتماعي لموظفيه.
- الاطلاع عن كشف الأخطار المصرفية.
- الاستفسار عن العميل من ناحية التزاماته المستحقة لباقي البنوك و الموردين.

و هذا الجانب ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة و الكفاءة الفنية و الإدارية و الملاءة المالية للعميل.

ثالثا– رأس مال العميل Capital: يعتبر رأسمال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، و عنصر أساسي من عناصر تخفيض المخاطر الائتمانية، لأنه يمثل ملاءة العميل المقترض و قدرة حقوق الملكية إل تغطية القرض الممنوح له[1]. و يعتبر الضمان الإضافي في حال فشل العميل بالتسديد، و تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته تعتمد بشكل كبير على قيمة رأس مال الذي يملكه، فكلما كان رأس المال كبير كلما انخفضت المخاطر الائتمانية، و يرتبط رأس المال بمصادر التمويل الذاتية للمنشأة و الذي يشمل:

رأس مال المستثمر و الاحتياطيات المكونة من الأرباح المحتجزة، و لا بد أن يكون هناك تناسب بيم مصادر التمويل الذاتية للعميل و بين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، و ذلك لضمان جدية العميل في تنفيذ مشروعاته، و تعد قدرة العميل على سداد التزاماته من أكثر المؤشرات التي تهتم بها البنوك لتقييم مدى إمكانية منح العميل للائتمان المطلوب، و يجب على الباحث الائتماني الحصول على بيانات ومعلومات عن العميل تكفي للتعرف على النواحي التالية:

- حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العميل لنشاطه؛
- مصادر تمويل هذه الاستثمارات و تناسبها مع مصادر التمويل الداخلي و الخارجي؛

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 58/57.

- قيمة الأصول الخاصة بالعميل و مدى ملاءتها المالية و سرعة تحويلها؛
- قيام المسؤول الائتماني بتحليل للقوائم المالية للمنشأة لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي و مدى توازن هيكلها التمويلي، و تحليل الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر لعدة سنوات سابقة.

فجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العميل طالب الائتمان ، و من قوته المالية و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب. و من ثم استعادة البنك لأمواله في حال فشل العميل في ذلك.

رابعا– الضمانات Collateral: يعرف الضمان على أنه الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة العميل[1]، و يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل حصوله على القرض، و لا يجوز للعميل التصرف بهذه الأصول لأنها ستصبح من حق البنك إذا توقف عن السداد.

و يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي[2]:

- أن يكون قابلا للبيع أو التصفية، و لا يمثل الاحتفاظ به عبء.
- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الاعتماد عليه، لأن الضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق البنك.
- أن تكون ملكية العميل لضمان ملكية كاملة و ليست محل نزاع.
- أن يتوفر لدى البنك كافة المستندات القانونية، التي تؤكد حق البنك باستخدام هذا الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد و العملات.

و قد يكون الضمان شخصيا ذا كفاءة مالية و سمعة جيدة، بحيث تعتمد عليه إدارة الائتمان في تسديد القرض، و يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.

[1] شريط عابد، بنية صابرينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[2] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 58 .

و هناك العديد من الآراء تتفق على عدم جواز منح الائتمان بمجرد توافر ضمانات يرى البنك أنها كافية، فجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أن الضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها البنك عندما يتخذ القرار.

خامسا– الظروف المحيطة Conditions: يجب على مسؤول الائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على المشروع أو النشاط المطلوب تمويله، و الظروف العامة يقصد بها المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، و كذلك الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل به المنشأة وما يتصل بالتشريعات النقدية و الجمركية و التشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، لان هذه الظروف العامة تؤثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و الظروف الخاصة بالعميل ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع و الخدمات التي يقدمها، و شكل المنافسة و دورة حياة المنتج.

و هنا يجب على مسؤول الائتمان تحديد و دراسة ما يلي[1]:

- نوع الخدمة أو السلعة التي يقدمها العميل، و مواصفاتها و مدى جودتها و قابليتها للتلف ومتوسط تكلفة السلعة أو الخدمة، و سعرها السائد في السوق و مقدار هامش الربح.
- حجم المنافسة الحالية في السوق و حجم المنافسة المتوقعة مستقبل، و الانتشار الجغرافي و من هنا يتم اتخاذ قرار الائتمان، و تحديد مقدار المخاطرة التي يكتنفها قرار منح الائتمان المطلوب للعميل.

[1] خلود علي ظاهر رشدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 59 .

خلاصة الفصل

البنوك لها سياسة ائتمانية توضح الخطوات التي ينبغي اتباعها عند تقدم العميل بطلب الائتمان، فقرار منح الائتمان يعتبر من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنوك و لهذا يقوم البنك بعدة إجراءات قبل منح الائتمان على عدة مراحل، كما يقوم بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثر على هذا القرار، فنجد معايير الجدارة الائتمانية التي تتصف بعموميتها على المستوى العالمي، إذ تستخدمها البنوك عند تحليل طلبات الائتمان ومن ثم تحديد مقدرة العميل و أهليته للحصول على الائتمان المطلوب و تحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالائتمان الممنوح للعميل.

الفصل الثالث:

تحليل أثر معايير الجدارة الائتماني على اتخاذ القرار الائتماني

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري للموضوع من خلال التطرق في الفصل الأول و الثاني إلى مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي و المخاطر الائتمانية و الجدارة الائتمانية ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية السابقة، و محاولة مطابقتها مع واقع البنوك الجزائرية من خلال التعريف بمجتمع و عينة الدراسة بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات و نتائجها.

وفي هذا الصدد سنتناول في هذا الفصل دراسة ميدانية لثلاث بنوك هي:

- ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بدائرة قصر الشلالة؛
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى ولاية تسمسيلت؛
- بنك السلام على مستوى دائرة عين وسارة.

لذلك قمت بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالبنوك عينة الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة استبيانية أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك عينة الدراسة.

البنوك مؤسسات اقتصادية تمارس أعماله المصرفية من قبولها للودائع و تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية و تحصيلها و فتح الاعتمادات المستندية و غيرها من الأعمال الأخرى.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية قصر الشلالة - تسمسيلت

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي. أنشئ هذا البنك في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، و ذلك بهدف تطور القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، و لقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري و الصيد البحري و الحرف التقليدية في الأرياف [1].

فتكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، و كان الهدف إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية المساهمة في تنمية و ترقية القطاع الفلاحي و دعم النشاطات الصناعية التقليدية و الحرفية، وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في تمويل مزارع الدولة، المجموعات التعاونية، المستفيدون من الثروة الزراعية، و كذلك تمويل قطاع الصيد البحري. و بموجب قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 10 أفريل 1990، ألغي نظام التخصص الذي كان ساريا على البنوك، و صارت مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب، بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية.

إن تحقيق بنك الفلاحة و التنمية الريفية لأهدافه المسطرة يرتبط بقدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لذلك، و ضمان التنظيم والتنسيق بينها و لا يتحقق ذلك إلا بوجود هيكل تنظيمي ملائم، والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على تنظيمين هما:

- التنظيم المركزي: يضم مجلس إداري يترأسه المدير العام و المديريات العامة بالنيابة كمديريات مساعدة يترأس كل منها مدير مساعد و تتفرع منها مديريات فرعية أخرى.

[1] مرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/03/16.

- التنظيم اللامركزي: و الذي يضم التنظيم المركزي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال، والوكالة المحلية للاستغلال و هي تحت رقابة أحد المجمعات الجهوية للاستغلال.

كما بادر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تقديم الخدمات الالكترونية عبر الانترنت و استخدام البطاقات البنكية عبر الصرافات الآلية، و كان أول من قدم خدمة " البنك الالكتروني "، هذا ما مكن المتعاملين من الاطلاع على أرصدتهم و ممارسة خدمات الدفع البنكي من تسديد الفواتير و طلب دفاتر الشيكات.

يملك البنك حوالي 300 وكالة و 39 مديرية جهوية عبر الوطن متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة.

الهيكل التنظيمية للبنوك عينة الدراسة

الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الفلاحية بقصر الشلالة - تسمسيلت

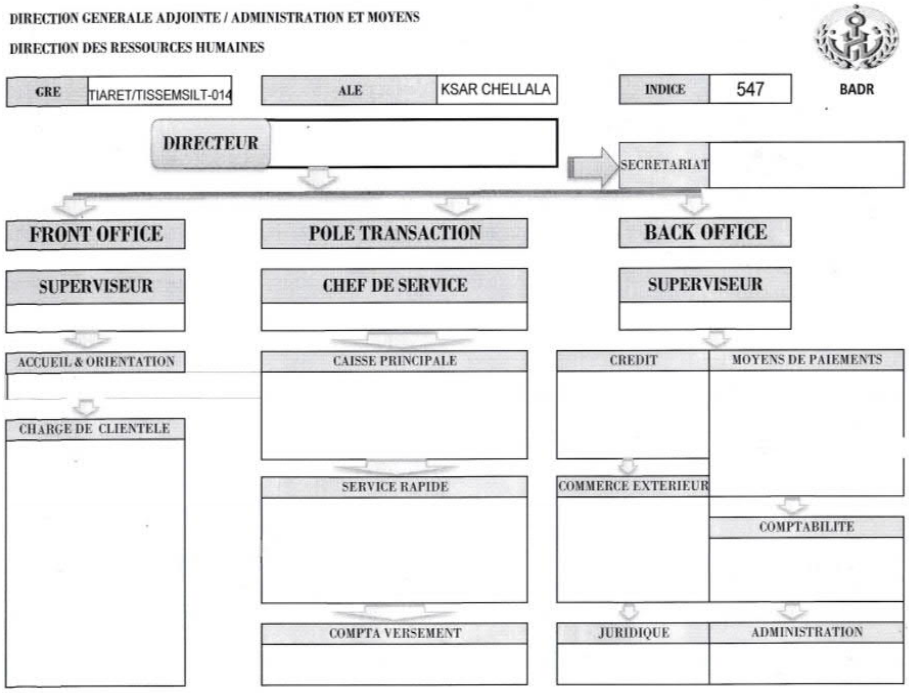

المصدر: من الوثائق الداخلية لبنك التنمية والفلاحة الريفية بقصر الشلالة.

المطلب الثاني: التعريف ببنك السلام عين وسارة

مصرف السلام بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لمزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد[1].

افتتح مصرف السلام الجزائر يوم الخميس 19 ديسمبر 2019 فرعا جديدا له بمدينة عين وسارة، ولاية الجلفة، بحي المقراني رقم 01 القطعة رقم 1309، تطبيقا لمخطط مصرف السلام الجزائر الرامية إلى توسيع شبكة فروعه، من أجل خدمة أكبر عدد ممكن من المتعاملين في مختلف ربوع الوطن.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

بهدف الحصول على المعلومات التي تفيدنا في دراستنا اعتمدنا على طريقة الاستبيان .

بعد تصميم الاستبيان و اختباره و تعديله تم توزيعه على العينة المستهدفة من الدراسة وهذه الأخيرة مكونة من (03) بنوك هي: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR على مستوى دائرة قصر الشلالة وولاية تسمسيلت، و بنك السلام على مستوى عين وسارة بعدد إجمالي مكون من 30 شخص.

من أجل اختبار أثر معايير الجدارة الائتمانية على القرار الائتماني تم تصميم الاستبانة تكونت من محور مستقل يتفرع إلى (05) محاور مستقلة و محور تابع.

و البيانات الشخصية التي ضمت (05) متغيرات هي: العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة، الدرجة الوظيفية. و هي موضحة في الملحق رقم (01).

[1] من الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائري عبر الرابط: https://www.alsalamalgeria.com

المحور الأول: معايير الجدارة الائتمانية

أولا- معيار شخصية العميل يضم كل ما هو متعلق بشخصية العميل و يتضمن ثمانية (08) متغيرات « فقرات" أسئلة وهي (س1- س2- س3- س4- س5- س6- س7-س8)

و هي موضحة في الملحق رقم (02).

ثانيا- معيار قدرة العميل و يتضمن ثمانية (08) متغيرات "فقرات" وهي (س9- س10- س11- س12- س13- س14- س15- س16) و هي موضحة في الملحق رقم (02).

ثالثا- معيار رأس المال و يتضمن متغيرات سبعة (07) "فقرات" و هي (س17- س18- س19- س20- س21- س22- س23) و هي موضحة في الملحق رقم (02).

رابعا- معيار الضمانات و يتضمن سبعة (07) متغيرات "فقرات" و هي (س24- س25- س26- س27- س28- س29- س30) وهي موضحة في الملحق رقم(02) .

خامسا- معيار الضمانات المحيطة و يتضمن خمسة (05) متغيرات "فقرات" و هي (س31- س32- س33- س34- س35) و هي موضحة في الملحق رقم (02).

المحور الثاني:قرار منح الائتمان و يتضمن (07)متغيرات "فقرات" و هي (س01- س02- س03- س04- س05- س06- س07) و هي موضحة في الملحق رقم (03).

و للحصول على نتائج دقيقة استخدمت سلم ليكارت الخماسي وهو أسلوب لقياس السلوكيات، ويعتمد المقياس ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما.و يضم خمس خيارات و هذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفرد العينة حول كل العبارات التي تناولها هذا الاستبيان.

الجدول رقم (03-01): سلم ليكارت الخماسي

الدرجة	التصنيف	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	غير موافق بشدة	[1,00-1,80]	غير موافق بشدة
2	غير موافق	[1,81-2,60]	غير موافق
3	محايد	[2,61-3,40]	محايد
4	موافق	[3,41-4,19]	موافق
5	موافق بشدة	[4,20-5,00]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: دراسة استبيانية لأثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني

قصد التعرف على الخصائص الإحصائية للعينة المدروسة تم العديد من أدوات التحليل الإحصائي.

المطلب الأول:دراسة ثبات و صدق الاستبيان

تم استخدام برنامج SPSS نسخة 20 (SPSS v.20) من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرومباخ)؛
- معامل الارتباط بيرسون؛
- التكرارات، النسب المئوية؛
- المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري للمتغيرات.

أولا - معامل ألفا كرومباخ

هو مقياس واحد يقيس درجة ثبات أسئلة الاستبيان يأخذ قيما تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، تعتبر قيمة ألفا كرومباخ التي تفوق 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبيان، وكلما زادت قيمة معامل ألفا كرومباخ زادت درجة الثبات.

قصد اختبار صدق الاستبيان تم استعمال معامل ألفا كرومباخ و الجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (03-02) صدق و ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,841	42

المصدر: مخرجات Spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة ألفا كرومباخ تساوي0,841 و هي أكبر من 0,6 مما يدل على ثبات الاستبيان من الناحية الموضوعية و هذا يدل على أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه لهذا يسمح باستخدامه.

ثانيا- معامل الارتباط Pearson: تم استخدام هذا المتغير لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

1- معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول (معايير الجدارة الائتمانية)

من خلال مخرجات spss لقيم معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول نلاحظ أن معاملات بيرسون تتراوح بين 0.599- و 0.787 حيث أن أغلب القيم كانت موجبة و تفوق 0.5 لذلك يمكن القول أنه يوجد ارتباط و اتساق داخلي بين جميع عبارات المحور الأول.

2- معامل الارتباط بين عبارات المحور الثاني (القرار الائتماني)

من خلال مخرجات spss لقيم معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني نلاحظ أن معاملات الارتباط كانت بين معاملات موجبة و معاملات سالبة تراوحت بين 0.476- و 0.593 حيث أن أغلب القيم تفوق 0.4 لذلك يمكن القول أنه يوجد ارتباط و اتساق داخلي بين جميع عبارات المحور الثاني.

المطلب الثاني: دراسة وصفية للعينة

بغرض التعرف على الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة تم اختيار مجموعة من البيانات الشخصية للموظفين الذين شملهم البحث نوضحها كالتالي:

أولا- دراسة وصفية للعينة حسب متغير العمر

الجدول رقم (03-03) : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

		Effectifs	Pourcentage
Valide	25 – 30 سنة	2	6,7
	31 – 35 سنة	8	26,7
	36 – 40 سنة	7	23,3
	أكثر من 41 سنة	13	43,3
	Total	30	100,0

المصدر: مخرجات Spss v.20

الشكل رقم (03-02): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير العمر

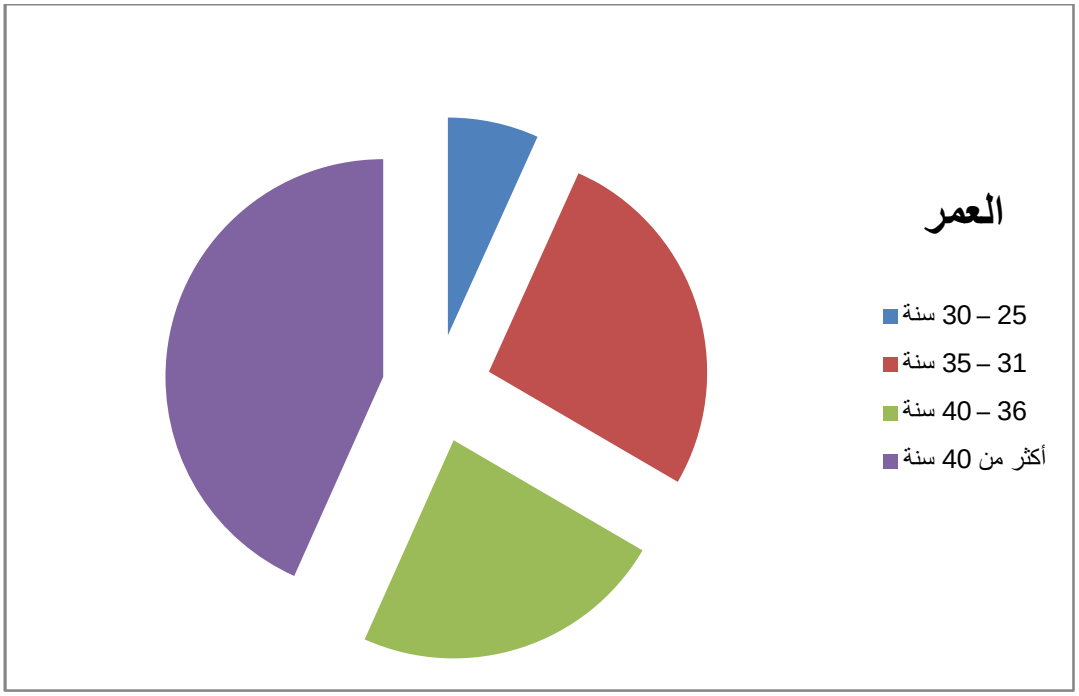

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة كانت للفئة العمرية من 40 سنة فأكثر بنسبة 43.3%، تليها الفئة العمرية (من 31 إلى 35 سنة)، ثم تليها الفئة العمرية (من 36 حتى 40 سنة) بنسبة 23,3%. في حين أقل نسبة كان للفئة العمرية من (25إلى30 سنة) بنسبة 6.7%.

ثانيا- دراسة وصفية للعينة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (03-04) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage
Valide	ثانوي	4	13,3
	جامعي	23	76,7
	دراسات عليا	3	10,0
	Total	30	100,0

المصدر: مخرجات Spss v.20

الشكل رقم (03-03): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب المؤهل العلمي

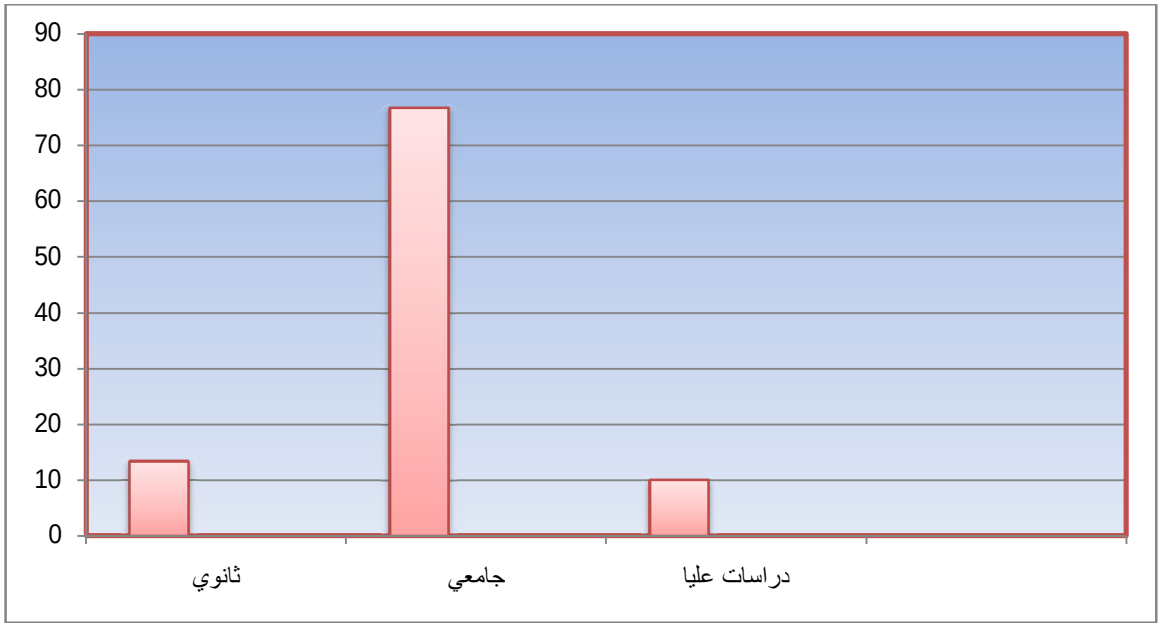

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للفئة الجامعية بنسبة 76.6%و هذا راجع إلى اهتمام البنوك بتوظيف ذوي الشهادات.

ثالثا- دراسة وصفية للعينة حسب متغير التخصص

الجدول رقم (03-05) : توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

		Effectifs	Pourcentage
Valide	اقتصاد	11	36,7
	محاسبة	6	20,0
	بنوك	7	23,3
	أخرى	6	20,0
	Total	30	100,0

المصدر: مخرجات Spss v.20

الشكل رقم (03-04): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب التخصص

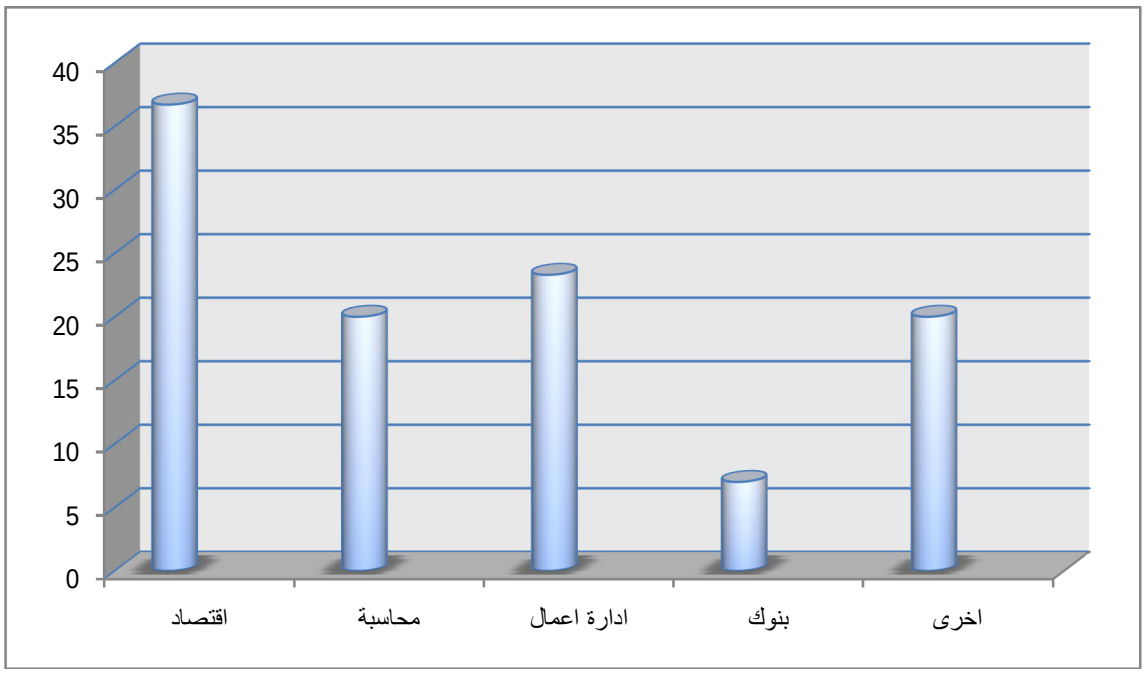

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للفئة ذات التخصص اقتصاد بنسبة بلغت 36.7% يليها تخصص بنوك الذين بلغ عددهم 7 موظفين تليها محاسبة و تخصصات أخرى بنفس النسبة 20% و هذا راجع لتركيز اهتمام البنوك على هذه التخصصات.

رابعا - دراسة وصفية للعينة حسب متغير الخبرة الوظيفية

الجدول رقم (03-06) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة الوظيفية

		Effectifs	Pourcentage
Valide	اقل من 5 سنوات	3	10,0
	بين6و 10 سنوات	12	40,0
	أكثر من 10 سنوات	15	50,0
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

الشكل رقم (03-05): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب الخبرة الوظيفية

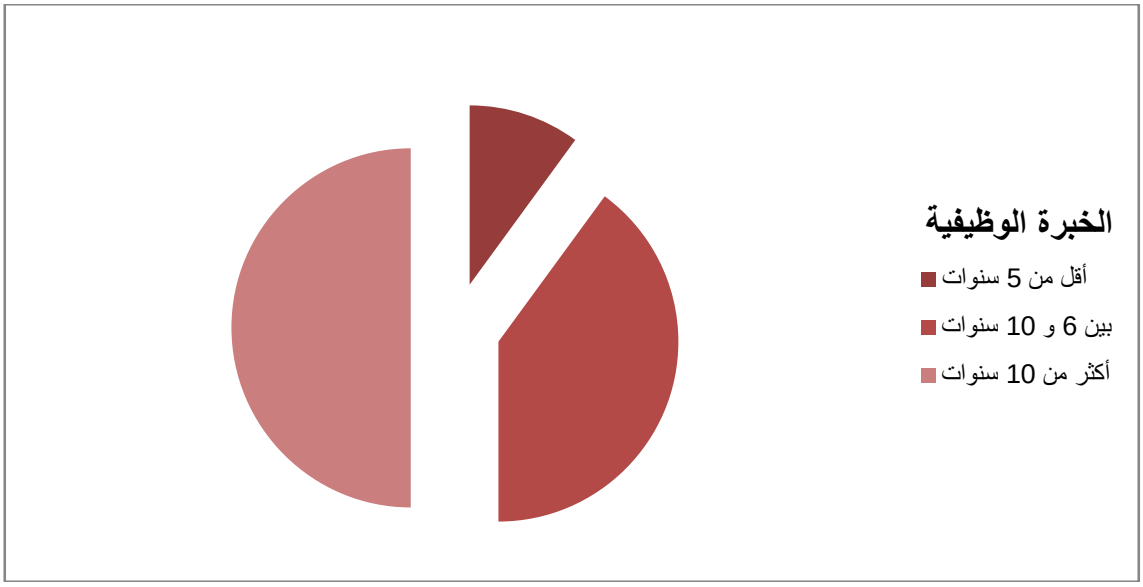

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للفئة ذات الخبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 50%، ثم تليها الفئة ذات سنوات الخبرة التي تتراوح بين (06-10سنوات) بنسبة 40% في الأخير الفئة العمرية أقل من 05 سنوات بنسبة 10%، و هذا راجع لأن البنك يسعى و يحافظ على اليد العاملة لكسبها بالبقاء في محيطه.

خامسا- دراسة وصفية للعينة حسب متغير الدرجة الوظيفية

الجدول رقم (03-07) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة الوظيفية

		Effectifs	Pourcentage
Valide	مدير	3	10,0
	رئيس قسم	8	26,7
	موظف	17	56,7
	أخرى	2	6,7
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

الشكل رقم (03-06): التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب الدرجة الوظيفية

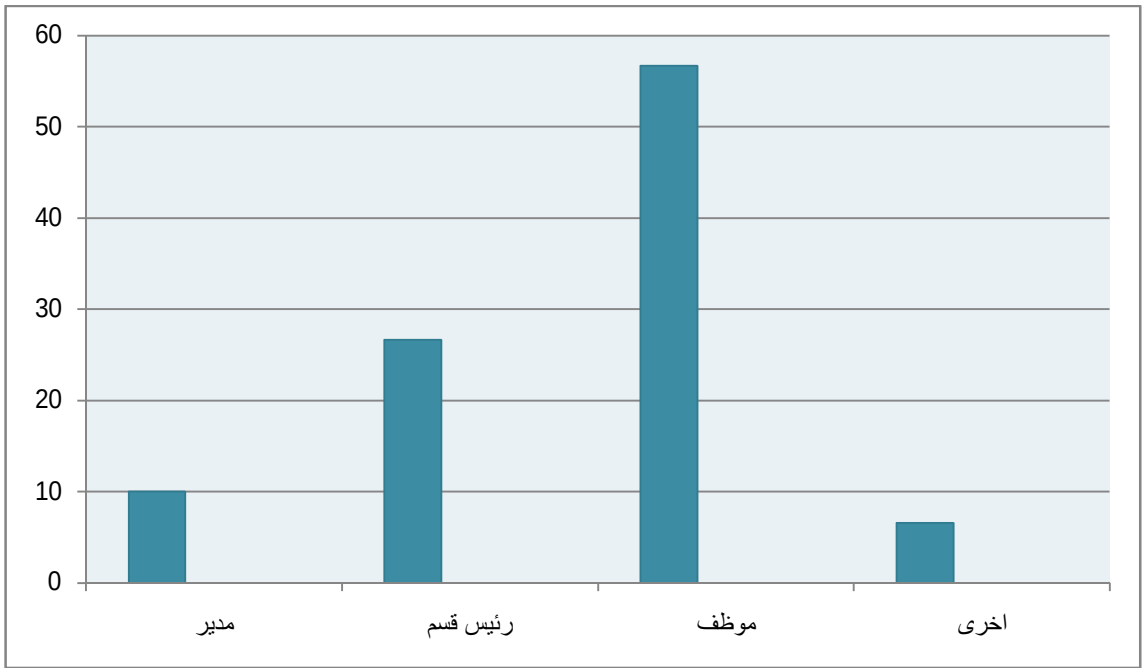

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للموظفين بالبنوك نظرا لحوزتهم على معلومات أكثر دقة، ثم رؤساء الأقسام بنسبة 26.7% ثم درجة مدير بنسبة 10%، و في الأخير درجات أخرى بنسبة 6.7%.

المطلب الثالث: استجابات الأفراد و اختبار الفرضيات

أولا - استجابات الأفراد لمحاور الاستبيان

1- استجابات الأفراد للمحور الأول

1-1- معيار شخصية العميل

الجدول رقم (03-08) : استجابات الأفراد لمعيار شخصية العميل

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يهتم البنك بالتعرف على وضع شخصي للعميل،لأخلاقه، سلوكه، وضعه العائلي قبل اتخاذ قرار الائتمان	4,33	0,884	موافق بشدة

يهتم البنك بالمركز الوظيفي للعميل عند منح الائتمان	4,07	0,944	**موافق**
يقوم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن العميل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها العميل	3,73	0,828	**موافق**
يأخذ البنك سمعة العميل بعين الاعتبار عند منح الائتمان.	4,13	0,629	**موافق**
يهتم البنك بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم	4,13	0,937	**موافق**
يعتمد البنك في اتخاذ قرار الائتمان على العلاقات الشخصية	2,47	1,224	**غير موافق**
تؤثر الخبرة العملية للعميل على قرار منح الائتمان	3,83	0,791	**موافق**
يقوم البنك بالتأكد من مدى رغبة العميل على السداد قبل منحه الائتمان المطلوب	4,20	0,551	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن البنك يهتم بالتعرف على الوضع الشخصي للعميل بمتوسط حسابي قدره 4,33 و انحراف معياري قدره 0,884، ثم نجد أن البنك يقوم بالتأكد من مدى رغبة العميل في السداد قبل منحه الائتمان و ذلك بموافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4,20 و انحراف معياري قدره 0,551. كما أنهم موافقون على أن البنك يأخذ سمعة العميل بعين الاعتبار عند منح الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4,13 و انحراف معياري قدره 0,944 ثم أنهم أيضا موافقون بنفس المتوسط الحسابي 4,13 على أن البنك يهتم بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم و انحراف معياري قدره 0,937 ، نلاحظ أن أفراد العينة موافقون على أن البنك يهتم بالمركز الوظيفي للعميل عند منح الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4,07 و انحراف معياري قدره 0,944. و نلاحظ أيضا أن الخبرة العملية للعميل تؤثر قرار منح الائتمان بموافقة أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 3,83 و انحراف معياري قدره 0,791 كما أنهم أعطوا موافقتهم بمتوسط حسابي قدره 3,73 و انحراف معياري قدره 0,828 على أن البنك يقوم بجمع المعلومات اللازمة عنا العميل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها، إلا أن أفراد عينة الدراسة لم يوافقوا على أن البنك يعتمد في قراره على منح الائتمان على العلاقات الشخصية بمتوسط حسابي قدره 2,47 و انحراف معياري قدره 1,277

1-2- معيار قدرة العميل

الجدول رقم (03-09) : استجابات الأفراد لمعيار قدرة العميل

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يقوم البنك بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القرارات الائتمانية للعميل ومدى احتمالية تحقيق الربح	4,10	0,548	موافق
يقوم البنك بدراسة و تحليل حجم التدفقات النقدية السابقة، الحالية المتوقعة للعميل	4,33	0,802	موافق بشدة
يقوم البنك بدراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء اقتصاديين	4,13	0,900	موافق
يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد السداد مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل و المصاريف المتوقعة للعميل	4,03	0,490	موافق
يقوم البنك بالاطلاع على الكفاءة الإدارية و التأكد من ملاءة العميل و الكفلاء	3,73	1,015	موافق
يمنح الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله	4,07	0,944	موافق
تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر المهمة عند اتخاذ القرار	3,97	0,928	موافق
يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي الائتمان	3,67	0,844	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن البنك بدراسة وتحليل حجم التدفقات النقدية السابقة و الحالية المتوقعة للعميل بمتوسط حسابي قدره 4,33و انحراف معياري قدره 0,806، كما أنهم وافقوا على أن البنك يقوم بدراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء اقتصاديين بمتوسط حسابي قدره 4,13 و انحراف معياري قدره 0,9، ونلاحظ أن البنك يقوم بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القرارات الائتمانية للعميل و مدى احتمالية تحقيق الربح و ذلك بموافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4,10 و انحراف معياري قدره 0,548. كما نجد أن أفراد العينة قد وافقوا أيضا على أن البنك يمنح الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله بمتوسط حسابي قدره 4,07 و انحراف معياري قدره 0,944.كما أنهم وافقوا على أن البنك يقوم بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل و المصاريف المتوقعة للعميل بمتوسط حسابي قدره 4,03 و انحراف معياري قدره

0,490. كما وجدنا أن أفراد العينة وافقوا بمتوسط حسابي قدره 3,97 و انحراف معياري قدره 0,928 على أن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر المهمة لاتخاذ القرار، أيضا وافقوا على أن البنك يقوم بالاطلاع على الكفاءة الإدارية و التأكد من ملاءة العميل و الكفلاء بمتوسط حسابي قدره 3,73 و انحراف معياري قدره 1,015 .

1-3- معيار رأسمال العميل

الجدول رقم (03-10) : استجابات الأفراد لمعيار رأس مال العميل

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يعتبر رأسمال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح العميل الائتمان	4,30	0,750	**موافق بشدة**
يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي السيولة لمواجهة الظروف الصعبة و غير المتوقعة	4,03	0,928	**موافق**
يقوم البنك بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية	3,77	0,728	**موافق**
يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة	4,07	0,785	**موافق**
يتعرف البنك على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني	3,80	0,805	**موافق**
يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل	3,90	0,548	**موافق**
يقوم البنك بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه الائتمان	4,10	0,607	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

من خلال الجدول لاحظنا أن أفراد العينة وافقوا بشدة على أن رأسمال العميل المرتفع يعتبر عاملا مشجعا على منح العميل الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4,30 و انحراف معياري قدره 0,750. كما وافقوا على أن البنك يقوم بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4,10 و انحراف معياري قدره 0,607. كما لاحظنا أن البنك يقوم بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة و ذلك بموافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4,07 و انحراف معياري قدره 0,785 ، كم وافقوا أيضا على أن البنك يطلب من العميل الاحتفاظ باحتياطي السيولة لمواجهة الظروف الصعبة و غير المتوقعة بمتوسط حسابي قدره 4,03 و انحراف معياري قدره 0,928. في حين وافقوا أيضا على أنه يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل بمتوسط

حسابي قدره 3,90 و انحراف معياري قدره 0,548. كما لاحظنا أن أفراد العينة وافقوا على أن البنك يتعرف على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني بمتوسط حسابي قدره 3,80 وانحراف معياري قدره 0,805. كما وافقوا أيضا على أن البنك يقوم بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية بمتوسط حسابي قدره 3,77 و انحراف معياري قدره 0,728.

1-4- معيار الضمانات المقدمة

الجدول رقم (03-11) : استجابات الأفراد لمعيار الضمانات المقدمة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه الائتمان المطلوب	4,47	0,629	**موافق بشدة**
يقوم البنك بدراسة و تحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على الائتمان	4,37	0,964	**موافق بشدة**
يتأكد البنك من مدى سلامة الضمانات المقدمة من طرف العميل قبل اتخاذ قرار المنح	4,33	0,661	**موافق بشدة**
يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد على اتخاذ القرار قبل منحه	4,40	0,724	**موافق بشدة**
يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح الائتمانات بضمانات شخصية	3,60	0,855	**موافق**
يلجأ البنك إلى التامين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التامين	4,00	1,174	**موافق**
يطلب البنك من العملاء تقديم ضمانات إضافية كالمباني والآلات و الأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك	4,03	0,556	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

من خلال الجدول لاحظنا أن غالبية الأفراد وافقوا بشدة على أن البنك يتشدد في طلب الضمانات الكافية عند منحه الائتمان المطلوب بمتوسط حسابي قدره 4,47 و انحراف معياري قدره 0,629 ، ووافقوا بشدة أيضا على أن البنك يطلب من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد على اتخاذ القرار قبل منحه بمتوسط حسابي قدره 4,40 و انحراف معياري قدره 0,724 .كما وافقوا بشدة أيضا على أن البنك يقوم بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على الائتمان 4,33 و انحراف معياري قدره 0,661 ، كما وافقوا بشدة أيضا على أن البنك يتأكد من مدى سلامة الضمانات المقدمة من طرف العميل قبل اتخاذ قرار المنح بمتوسط حسابي قدره 4,33 و انحراف معياري قدره 0,661. في حين وافق أفراد العينة على أن البنك يطلب من العملاء تقديم ضمانات إضافية كالمباني والآلات والأراضي

التي يتم رهنه الصالح البنك بمتوسط حسابي قدره 4,03و انحراف معياري 0,556 ، كما لاحظنا أن البنك يلجأ إلى التامين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التامين بمتوسط حسابي قدره 4,00 و انحراف معياري قدره 1,174 و ذلك بموافقة أفراد العينة، كما وافقوا أيضا على أن البنك يعمل على تجنب أو التقليل من منح الائتمانات بضمانات شخصية بمتوسط حسابي قدره 3,60 و انحراف معياري 0,855.

1-5- معيار الظروف المحيطة

الجدول رقم (03-12) : استجابات الأفراد لمعيار الظروف المحيطة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يقوم البنك بتنويع الائتمانات الممنوحة لعملائه بناءا على القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها	3,57	0,971	**موافق**
يعتمد البنك أسلوب التخطيط و التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل	4,00	0,525	**موافق**
يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه التطورات	4,63	0,669	**موافق بشدة**
يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقرضين على تجاوز المشاكل و المصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإفلاس	3,57	1,165	**موافق**
يقوم البنك بتحدي حجم ونوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية و السياسية السائدة في البلاد	3,67	0,758	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

من خلال الجدول لاحظنا أن غالبية أفراد عينة الدراسة وافقوا بشدة على أن البنك يقوم بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه التطورات بمتوسط حسابي قدره 4,63 و انحراف معياري قدره 0,669 ، كما وافقوا على أن البنك يعتمد أسلوب التخطيط و التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل بمتوسط حسابي قدره 4,00 و انحراف معياري قدره 0,525 ، كما نجد أن البنك يقوم بتحديد حجم ونوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية و السياسية السائدة في البلاد بمتوسط حسابي قدره 3,67 وانحراف معياري قدره 0,758 و ذلك بموافقة أفراد عينة الدراسة . كما وافقوا أيضا بنفس المتوسط الحسابي قدره 3,57 على أن البنك يقوم بتنويع الائتمانات الممنوحة لعملائه بناءا على القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها وعلى

أن البنك يبذل جهودا كبيرة لمساعدة المقرضين على تجاوز المشاكل و المصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإفلاس بانحراف معياري 0,971 و 1,165 على الترتيب .

2- استجابات الأفراد للمحور الثاني

الجدول رقم (03-13) : استجابات الأفراد للمحور الثاني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تؤثر السمعة المالية للعميل على قرار منح الائتمان.	4,50	0,682	موافق بشدة
تشكل الضمانات المقدمة لطالب التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب الائتمان.	4,00	0,743	موافق
تقوم المؤسسة بدراسة و تقييم الضمانات المقدمة.	4,10	0,662	موافق
تعتبر العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لطالب التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	4,17	0,648	موافق
يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح الائتمان.	4,10	0,995	موافق
مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منح الائتمان.	4,10	0,548	موافق
قبل اتخاذ قرار الائتماني تم التأكد أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته الائتمانية.	4,13	0,776	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

من خلال الجدول لاحظنا أن غالبية أفراد العينة وافقوا بشدة على أنه السمعة المالية للعميل تؤثر على قرار منح الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4.50 و انحراف معياري قدره 0,682. و كما أنهم أيضا موافقون على أن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لطالب التمويل تعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان بمتوسط حسابي قدره 4,17 و انحراف معياري قدره 0,648 . و نلاحظ أيضا أنه قبل اتخاذ قرار الائتمان يتم التأكد أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته الائتمانية و ذلك بموافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4,13 و انحراف معياري 0,776 . وكما لاحظنا أن أفراد العينة وافقوا بمتوسط حسابي متساوي قدره 4,10 على أن المؤسسة تقوم بدراسة و تقييم الضمانات المقدمة و على أن اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة يعتبر أحد عوامل منح الائتمان و أيضا أن مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منح الائتمان و انحراف معياري قدره 0,662 و

0,995 و 0.548 على الترتيب ، أيضا لاحظنا أن الضمانات المقدمة لطالب التمويل تشكل عاملا رئيسيا في قبول طلب الائتمان و ذلك بموافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4,00 و انحراف معياري قدره 0,743 .

ثانيا- اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية العميل و القرار الائتماني
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية العميل و القرار الائتماني

الجدول رقم (03-14) : اختبار t للمعيار الواحد – شخصية العميل -

المحور 1-1	مستوى المعنوية	t
شخصية العميل	0.00	26.828

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=26.828) جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين شخصية العميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

2- اختبار الفرضية الثانية

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة العميل و القرار الائتماني
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة العميل و القرار الائتماني

الجدول رقم (03-15): اختبار t للمعيار الواحد – قدرة العميل -

المحور 1-2	مستوى المعنوية	t
قدرة العميل	0.00	28.97

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=28.97) جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين قدرة العميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

3- اختبار الفرضية الثالثة

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأسمال العميل و القرار الائتماني
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأسمال العميل و القرار الائتماني

الجدول رقم (03-16) : اختبار t للمعيار الواحد – رأسمال العميل -

المحور 1-3	مستوى المعنوية	t
رأسمال العميل	0.00	30.53

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=30.53)جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين رأسمال العميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

4- اختبار الفرضية الرابعة

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة من طرف العميل و القرار الائتماني
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة من طرف العميل و القرار الائتماني

الجدول رقم (03-17) : اختبار t للمعيار الواحد – الضمانات المقدمة -

المحور 1-4	مستوى المعنوية	t
الضمانات المقدمة	0.00	30.62

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=30.62)جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الضمانات المقدمة من طرف العميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

5- اختبار الفرضية الخامسة

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف المحيطة بالعميل و القرار الائتماني
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف المحيطة بالعميل و القرار الائتماني

الجدول رقم (03-18) : اختبار t للمعيار الواحد – الظروف المحيطة -

المحور 1-5	مستوى المعنوية	t
الظروف المحيطة	0.00	28.60

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=28.60)جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الظروف المحيطة بالعميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسية

- **فرضية العدم:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية و القرار الائتمان
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية و القرار الائتمان

الجدول رقم (03-19) : اختبار t للمحور الثاني – منح القرار الائتماني -

المحور الثاني	مستوى المعنوية	t
منح القرار الائتماني	0.00	32.50

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Spss v.20

بما أن قيمة t المحسوبة (t=32.50) جاءت أكبر من قيمة t الجدولية بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى الدلالة 05%، مما يقتضي رفض فرضية العدم و التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل و القرار الائتماني، و قبول الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراية و كان الهدف منه اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع و اختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعت من قبل.

حيث تم التعرف على ثلاث بنوك كما اعتمدنا على الاستبيان كوسيلة رئيسية للبحث، و الذي وجه لعينة تقدر ب 30 فرد لبتم بعد ذلك تفريغ البيانات و معالجتها باستخدام spss v.20 و الذي مكننا من اختبار الفرضيات، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل و بين القرار الائتماني و أن البنوك تستخدم فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني.

الخاتمة

الخاتمة

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر و إن حسن تقييم و تحليل و دراسة، و من ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك و ضمان استمراره في السوق بعوائد مرضية و مخاطر متدنية، و يعتبر الائتمان البنكي العمود الفقري للبنوك، حيث أن العائد المتولد من الائتمان الممنوح يمثل الجانب الرئيسي لإيرادات البنوك، لذا يجب الاهتمام بدراسة تكلفة مصادر التمويل لمواجهة الأنشطة الاقتراضية و الاستثمارية.

لهذا وجب الاهتمام بدراسة عملية طلب الائتمان إتباعا لمعايير ائتمانية مدروسة للمساعدة في الوصول إلى قرارات ائتمانية تجنب البنك المخاطر الائتمانية التي قد تنجم عند اتخاذ أي قرارات غير صائبة

أولا– اختبار الفرضيات

بمقارنة نتائج دراستنا مع الفرضيات التي تم وضعها في إطار هذه الدراسة، مكنتنا من الإجابة عليها كالتالي:

- من خلال دراستنا التطبيقية تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل من حيث: شخصيته، قدرته، رأسماله، الضمانات المقدمة، الظروف المحيطة به، و القرار الائتماني.

ثانيا– النتائج

توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج نذكر منها:

- أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية أن هناك ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل و بين القرار الائتماني.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أن هناك علاقة قوية بين شخصية العميل و قرار منح الائتمان، حيث أن البنك يهتم بالوضع الشخصي للعميل، و أنه يقوم بالتأكد من مدى رغبة العميل على السداد قبل منحه الائتمان المطلوب، كما أنه يتجنب الاعتماد على العلاقات الشخصية في منح الائتمان.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن البنك يقوم بدراسة بدراسة و تحليل حجم التدفقات النقدية السابقة، الحالية المتوقعة للعميل، و لا يقوم بمنح الائتمان إلا بعد التأكد من ملاءته المالية و دراسة موقفه المالي و التأكد من مدى موافقة مواعيد السداد مع توفر السيولة.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أن رأسمال المرتفع عامل مشجع على منح العميل الائتمان و أنه من الاعتبارات الرئيسية التي تأخذ في إدارة الحسبان عند منح الائتمان.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أن هناك علاقة قوية ما بين الضمانات قبل منح الائتمان حيث أن البنك يقوم بدراسة و تحليل نوعية هذه الضمانات لأنها تعتبر عنصرا أساسيا تلجأ إليه إدارة البنوك في حالة عدم الوفاء من قبل العميل بالتزاماته.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة أن هناك علاقة قوية ما بين الظروف المحيطة الاقتصادية للعميل و القرار الائتماني حيث يقوم البنك بدراسة الأوضاع الاقتصادية السائدة و تأثيرها على نشاط العميل آخذة بعين الاعتبار الاستقرار الأمني و السياسي.

ثالثا– التوصيات

بناءا على نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- ضرورة تعاون البنوك فيما بينها من أجل تبادل المعلومات عن العملاء.
- ضرورة قيام البنك بإبرام عقود مع شركات التأمين ضد مخاطر الائتمان.
- ضرورة قيام مانح الائتمان بمساعدة العميل طالب الائتمان في تجاوز المشاكل و المصاعب التي قد تواجهه لتجنب حالات الإخفاق و عدم السداد.
- على إدارة الائتمان القيام بتحليل التقارير الإعلامية لمتابعة التغيرات التي قد تحصل على حقوقه المترتبة على العملاء كالضمانات على الائتمان الممنوح.
- ضرورة صياغة سياسة ائتمانية واضحة تتوافق مع الظروف الاقتصادية و السياسية السائدة في البلاد.

رابعا–آفاق البحث

يعتبر موضوع الجدارة الائتمانية و القرار الائتماني من القضايا الراهنة في بيئة البنوك، و يمكن معالجتها من عدة جوانب و أبعاد مختلفة، و لهذا نقترح بعض المواضيع التي لها صلة بموضوع البحث و تعتبر مواضيع تكميلية لها و هي كالآتي:

- تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مقررات اتفاقية بازل.
- أثر جودة الضمانات كأحد أهم المعايير في إدارة المخاطر الائتمانية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا – باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد عبد العزيز الالفي , **الائتمان المصرفي و التحليل المصرفي**، الإسكندرية للنشر,مصر, 2013 .
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002.
- حمزة محمود الزبيدي,**إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,عمان, 2011.
- سيف هشام صباح ,**الائتمان المصرفي و دوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية**, دار النشر جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2010.
- طارق عبد العال, **إدارة المخاطر :أفراد, إدارات, شركات, بنوك**, الدار الجامعية, القاهرة, 2003.
- طارق عبد العال, **إدارة المخاطر**,الدار الجامعية ,الإسكندرية.
- عبد الحميد عبد المطلب , **البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها** , الدار الجامعة الإسكندرية , 2000 .
- عبد المعطي رضا رشيد , محفوظ أحمد جودة, **إدارة الائتمان** , عمان , 1999 .
- فلاح حسين الحسني ,مؤيد عبد الرحمان الدوري , **إدارة البنوك** ,الطبعة 2 , دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن.
- ناجي التوني، **مؤشرات الجدارة الائتمانية، جسر التنمية**، سلسلة دورية تعتني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 44، الكويت، 2005.
- نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازلII ، الجزء الثاني، 2005.

2- الأطروحات و الرسائل الجامعية

- بلهادي عائشة, **أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5cs على التسهيلات الائتمانية** ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, جامعة د.مولاي طاهر سعيدة ,2020/2019.

- حابس إيمان, **دور التحليل المالي في منح القروض** ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر, تخصص بنوك ومالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2010 /2011
- حدوش شروق، **إدارة مخاطر السيولة**، دروس موجهة لطلبة ماستر تخصص مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019.
- خلود علي ظاهر رشدان، **أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، كلية إدارة المال و الأعمال، قسم التمويل و المصارف، جامعة آل بيت، 2009.
- صديق توفيق نصار،**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات المباشرة –دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية، غزة،2005.
- فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر معايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية،2013.
- نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2014/2013.

3- المقالات العلمية

- إبراهيم محمد على الجزراوي،نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**،مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد83، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم و الاقتصاد، العراق، 2010
- رضوان العمار، حسين القصري، **دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية- سلسلة اللوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 37 العدد 2، 2015.
- شريط عابد، بنية صابرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة الجزائر -تيارت- ،2013.

- عريوة محاد و زغبة طلال، **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية**، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03- العدد 05- ديسمبر 2018

4- الجرائد الرسمية:

- مرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/03/16.

5- المؤتمرات و الملتقيات

- أبو بكر خوالد, **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم و التجسد**, مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة, 2012.
- السنوسي محمد الزوام، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات – الفرص – الآفاق ،كلية الاقتصاد و المحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، 2009.
- شريف مصباح أبو كرش, **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة, جامعة الخليل, فلسطين , 2005.
- طي عبد العزيز, مرايمي محمد , **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة** ,الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري , كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة ورقلة, 2008.

ثانيا – مواقع الانترنت

- الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائري https://www.alsalamalgeria.com

الملاحق

جامعة ابن خلدون - تيارت – ملحقة قصر الشلالة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم

تخصص:

إستبيان حول أثر معايير الجدارة الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية.

الأخ الفاضل... الأخت الفاضلة...

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته، أما بعد

تهدف الاستمارة الاستبيان الذي بين أيديكم إلى جمع معلومات للدراسة التي أقوم بإعدادها و هذا لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك بعنوان " أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية" تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر معايير و مؤشرات الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني و هي موجهة لإطارات و موظفي البنك، و نظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان. حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نود من سيادتكم المحترمة أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية و رأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحه.

ملاحظة: نحيطكم علما بأن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.
(مشكورون على حسن تعاونكم)

التعرف بمتغيرات الدراسة

الجدارة الائتمانية: دراسة لمجموعة العوامل المالية و الشخصية للعميل بهدف التعرف على قدرة العميل و رغبته في سداد الالتزامات المستقبلية التي قد تنشأ عن منحه قدرا معينا من الائتمان، و ذلك وفقا للشروط التي يتفق عليها مع البنك المانح و المنصوص عليها في عقد الائتمان من حيث التوقيت و الدفعات.

الائتمان: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان شخصا " طبيعيا " أم " معنويا " ، بأن يمنحه المال لاستخدامه في غرض محدد ،خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه و بضمانات تمكن المصرف من استرداد القرض في حالة توقف العميل عن السداد.

الملحق 01

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ضع علامة (x) أمام الخيار:

1/ العمر

30-25 سنة ☐ 30-35 سنة ☐ 35-40 سنة ☐ 40 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3/ التخصص

اقتصاد ☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ بنوك ☐ أخرى ☐

4/ الخبرة الوظيفية:

أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

5/ الدرجة الوظيفية

مدير ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐ أخرى ☐

الملحق 02

الجزء الثاني: أسئلة الدراسة

ضع العلامة (x) أمام الخيار

المحور الأول

رقم الفقرة	العبارات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
معيار شخصية العميل						
01	يهتم البنك بالتعرف على الوضع الشخصي للعميل، أخلاقه، سلوكه، ووضعه العائلي قبل اتخاذ القرار الائتماني.					
02	يهتم البنك بالمركز الوظيفي للعميل عند منح الائتمان.					
03	يقوم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن العميل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها طالب الائتمان.					
04	يأخذ البنك سمعة العميل المالية بعين الاعتبار عند منح الائتمان.					
05	يهتم البنك بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم.					
06	يعتمد البنك في اتخاذ قرار الائتمان على العلاقات الشخصية.					
07	تؤثر الخبرة العملية للعميل على قرار منح الائتمان.					
08	يقوم البنك بالتأكد من مدى رغبة العميل على السداد قبل منحه الائتمان المطلوب					
معيار قدرة العميل						
09	يقوم البنك بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القرارات الائتمانية للعميل و مدى احتمالية تحقيق الربح.					

10	يقوم البنك بدراسة و تحليل حجم التدفقات النقدية السابقة، الحالية المتوقعة للعميل.					
11	يقوم البنك بدراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء اقتصاديين.					
12	يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل و المصاريف المتوقعة للعميل.					
13	يقوم البنك بالاطلاع على الكفاءة الإدارية و التأكد من ملاءة العميل و الكفلاء.					
14	يمنح الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله.					
15	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر المهمة عند اتخاذ القرار.					
16	يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي الائتمان					
معيار رأس مال العميل						
17	يعتبر رأسمال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح العميل الائتمان المطلوب.					
18	يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي للسيولة لمواجهة الظروف الصعبة و غير المتوقعة.					
19	يقوم البنك بتحليل النسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية.					
20	يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة.					
21	يتعرف البنك على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني.					
22	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.					
23	يقوم البنك بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه الائتمان					
معيار الضمانات						
24	يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه الائتمان المطلوب.					
25	يقوم البنك بدراسة و تحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على الائتمان .					

26	يتأكد البنك من مدى سلامة الضمانات المقدمة من طرف العميل قبل اتخاذ قرار المنح .					
27	يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد على اتخاذ القرار قبل منحه					
28	يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح الائتمانات بضمانات شخصية					
29	يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين.					
30	يطلب البنك من العملاء تقديم ضمانات إضافية كالمبني والآلات و الأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك					
معيار الظروف						
31	يقوم البنك بتنويع الائتمانات الممنوحة لعملائه بناءا على القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها.					
32	يعتمد البنك أسلوب التخطيط و التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل.					
33	يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي و مدى تكيف العميل مع هذه التطورات.					
34	يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل و المصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإخفاق و الإفلاس.					
35	يقوم البنك بتحديد حجم و نوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية و السياسية السائدة في البلاد.					

الملحق 03

المحور الثاني

رقم الفقرة	العبارات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
قرار منح الائتمان						
01	تؤثر السمعة المالية للعميل على قرار منح الائتمان.					
02	تشكل الضمانات المقدمة لطالب التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب الائتمان.					
03	تقوم المؤسسة بدراسة و تقييم الضمانات المقدمة.					
04	تعتبر العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لطالب التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
05	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح الائتمان.					
06	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرصة منح الائتمان.					
07	قبل اتخاذ قرار الائتمان يتم التأكد أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته الائتمانية.					

الملحق 04

معامل الارتباط للمحور الثاني

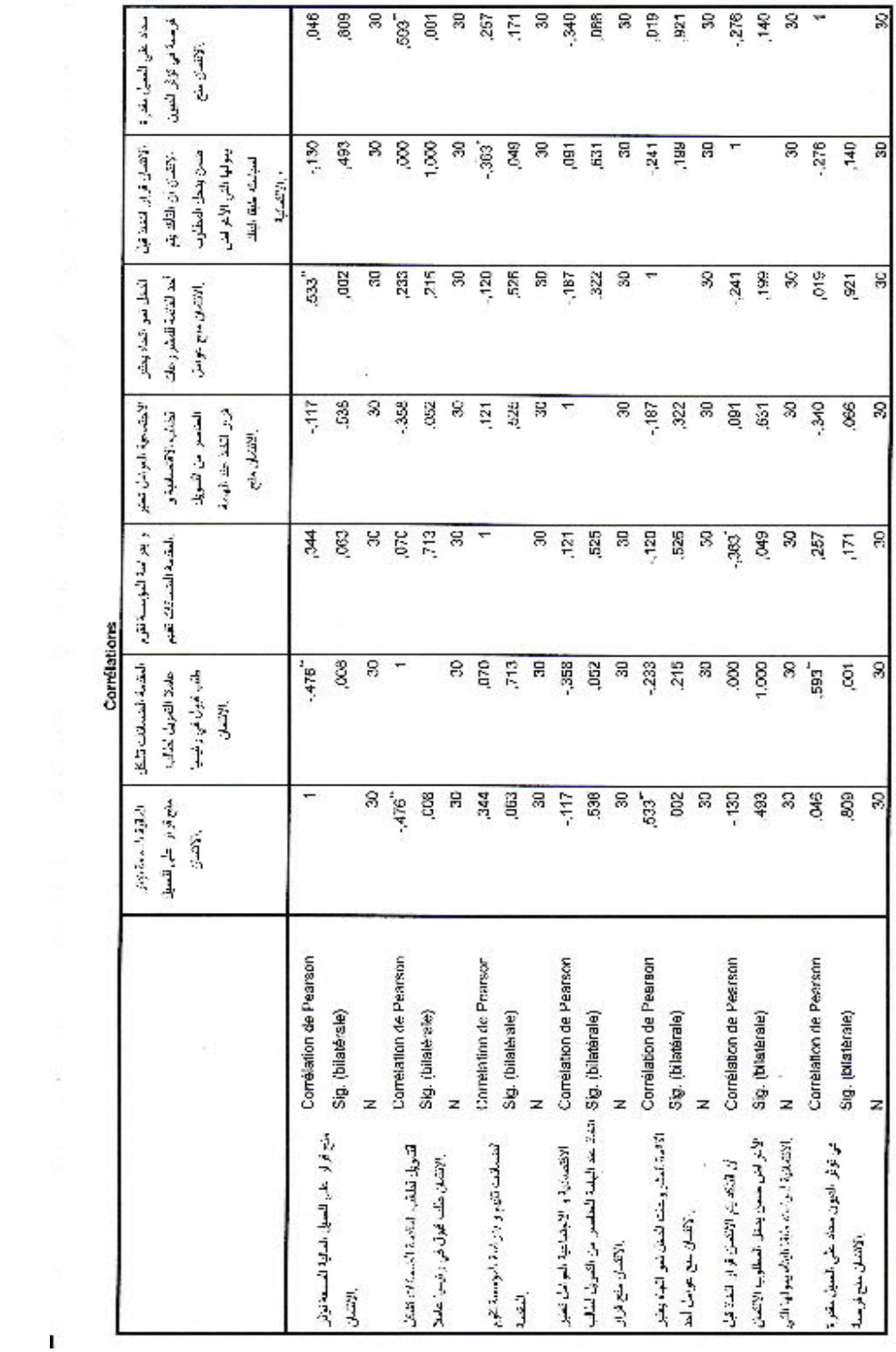

Corrélations

	Corrélation de Pearson	1	-,476**	,344	-,117	,533**	-,130	,046
	Sig. (bilatérale)		,008	,063	,538	,002	,493	,809
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	-,476**	1	,070	-,358	,233	,000	,593**
	Sig. (bilatérale)	,008		,713	,052	,215	1,000	,001
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,344	,070	1	,121	-,120	-,303*	,257
	Sig. (bilatérale)	,063	,713		,525	,526	,049	,171
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	-,117	-,358	,121	1	,187	,091	-,340
	Sig. (bilatérale)	,538	,052	,525		,322	,631	,066
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,533**	-,233	-,120	-,187	1	-,241	,019
	Sig. (bilatérale)	,002	,215	,526	,322		,199	,921
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	-,130	,000	-,303*	,091	-,241	1	-,276
	Sig. (bilatérale)	,493	1,000	,049	,631	,199		,140
	N	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,046	,593**	,257	-,340	,019	-,276	1
	Sig. (bilatérale)	,809	,001	,171	,066	,921	,140	
	N	30	30	30	30	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تطرحه معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني، و لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استمارة استبيان لغرض جمع البيانات حيث تم توزيعه على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بكل من دائرة قصر الشلالة و ولاية تسمسيلت و أيضا بنك السلام على مستوى دائرة عين وسارة. قد اختبار عينة من هذه البنوك حيث حددت العينة ب 30 موظف، و لاختبار فرضيات الدراسة تم استعمال برنامج SPSS V.20 ،و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل و القرار الائتماني و أن البنوك الجزائرية تستخدم هذه المعايير في التحليل الائتماني.

الكلمات المفتاحية : القرار الائتماني، الجدارة الائتمانية، معايير الجدارة الائتمانية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact des normes de solvabilité sur la prise de décision de crédit, et pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été préparé aux fins de collecte de données. Où il a été distribué au niveau de Badr Banque au niveau de la daïra de Ksar Chellala et de la Wilaya de Tissemsilt, ainsi qu'al Salam Banque au niveau de la daïra de Ain Oussera. Un échantillon de ces banques a été testé, où l'échantillon était limité à 30 employés. Et pour tester les hypothèses de l'étude, le programme SPSS V.20 a été utilisé, L'étude a conclu qu'il existe une relation statistiquement significative entre les critères de solvabilité du client et la décision de crédit, et que les banques algériennes utilisent ces critères dans l'analyse de crédit.

Mots clés : la décision de l’octroi du crédit , la solvabilité, les critères de la solvabilité .